الأمم المتحدة
S/PV.4705

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٠٥**

الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كسنوزين
	أسبانيا	السيدة منديس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنز
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد زانغ يشان
	غينيا	السيد شيخ أحمد تيديان كمارا
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلينغا إيبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هارسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

03-24607 (A)
0324607

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثِّلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثِّلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق الرد، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد موفوني (رواندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع المجلس الآن إلى إحاطة من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): في الإحاطة الأخيرة التي قُدمت لمجلس الأمن بشأن هذا البند في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، انصب التركيز على الوضع في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى المسائل العسكرية والإنسانية بصفة خاصة.

والهدف من إحاطتي اليوم هو إطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات في الوضع العسكري في شمال شرق البلاد، وعلى المبادرات التي اضطلعت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الفاعلة الأخرى للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع الذي يجتاح ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، إحاطة بشأن حقوق الإنسان في المنطقة. وسوف تقدم للمجلس، في ٢٦ شباط/فبراير، إحاطة أكثر اكتمالا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة التي تتيحها لي هذه الإحاطة، لكي أذكر بضع كلمات عن أنشطة المبعوث

الخاص للأمين العام، السيد نياسي. فدعما لجهود الميِّسر من أجل عقد الدورة الختامية للحوار بين الأطراف الكونغولية، نظم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد نياسي، بالتعاون مع جنوب أفريقيا، لعقد لجنتين فنيتين ستجتمعان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير، لمناقشة القضايا التي ما زالت معلَّقة، والتي تتمثل أساسا في وضع اللمسات النهائية على الدستور الانتقالي؛ والمسائل العسكرية والأمنية. والسيد نياسي مقتنع بأن الأطراف بوسعها الآن أن تبدأ في مناقشة تلك المسائل، وبأن عقد الدورة الختامية للحوار بين الأطراف الكونغولية لا يجوز أن يتوقف على التسوية المسبقة لتلك المسائل.

ولقد ذهب السيد نياسي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٤ إلى ١٠ شباط/فبراير للتشاور مع الأطراف الكونغولية وللتحضير لهذين الاجتماعين. ولدى سعادة السير كيتو ميلي مازيزي، منسق الحوار بين الكونغوليين اقتناع بأن من المفيد للغاية أن يشجع مجلس الأمن الأطراف على التعاون الكامل مع السيد نياسي كي يمكن التوصل إلى اتفاق على القضايا المعلقة، وكي يمكن أن يتم ذلك بسرعة وبطريقة تتيح للحوار بين الكونغوليين أن ينهي أعماله ويعقد جلسته الختامية في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالانكليزية)

وتأتي هذه الإحاطة الإعلامية استكمالا للوضع العسكري. وكما يعلم أعضاء المجلس فقد استمر القتال العنيف داخل وحول منطقة توري منذ تشرين الأول/أكتوبر، رغم التوقيع على الاتفاق الجامع في الفترة من ١٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الأول/ديسمبر شنت حركة تحرير الكونغو وحليفتها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير، عمليات هجومية كبرى باتجاه بيني – نورث كيغو ضد قوات التجمع الكونغولي – كيسانغاني – حركة التحرير، وقيل إن ذلك بمشاركة بعض قوات تنتمي إلى اتحاد الكونغوليين القوميين، واستولوا على المدينة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وشرد آلاف السكان الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة للقتال.

وعلى أثر ذلك، تمكنت البعثة مدعومة دعما قويا من مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين علاوة على سفيري بلجيكا وجنوب أفريقيا في كينشاسا، من تكليل جهودها للوساطة لهدنة تم التوقيع عليها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في غبادوليت. ونصت الهدنة على الانسحاب والفصل بين القوات وتيسير وصول الإغاثة الإنسانية. ولم يبدأ انسحاب حركة تحرير الكونغو من منطقة ممباسا – كوماندا انسحابا جديا إلا في ٦ كانون الثاني/يناير واكتمل متأخرا عن موعده في ٣ شباط/فبراير. وعقب ذلك، وفي تطور مقلق، تسلم كوماندا اتحاد الكونغوليين القوميين الذي لم يوقع على اتفاق غبادوليت. وعينت البعثة فريق مراقبة عسكريا في ممباسا، وبعد إجراء الاستطلاع الأولي لكوماندا، أصبحت تتوقع إنشاء فريق هناك عندما تسود أحوال أمنية ملائمة.

وقد حث الممثل الخاص وقائد القوة كلاهما اتحاد الكونغوليين القوميين على الانسحاب من المواقع التي استولى عليها مؤخرا، ولكن دون جدوى. وبدلا عن ذلك واصلت قوات الاتحاد تقدمها وشوهدت على بعد قرابة ٢٥ كيلومترا إلى الشرق من ممباسا. وأفيد أن قوات الاتحاد أنشأت على الطريق بين بونيا وكوماندا ١٤ نقطة تفتيش يطلب الجنود عندها نقودا من كل شخص يمر بها. كما يبدو أن الاتحاد زاد من تعزيز قدرته العسكرية في الشهور الأخيرة زيادة كبيرة، و شمل ذلك تجنيد أطفال وحيازة معدات عسكرية.

وتعرب البعثة عن عميق قلقها إزاء ادعاءات قائد الاتحاد، توماس لوبونغا، بأن له الحق الشرعي الوحيد في السيطرة على كامل منطقة ايتوري. إن أفعاله تلك دعما لهذه الادعاءات ستضع قواته، لا محالة، في مواجهة مع قوات

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير. وكما يذكر الأعضاء فإن اتحاد الكونغوليين القوميين متحد الآن مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. ويزعم أن رواندا تؤيد الاتحاد أيضا. ومن ناحية أخرى فالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير مدعوم من عدد كبير من القوات المسلحة الأنغولية قد يصل إلى كتيبة انتشرت مؤخرا في بيني.

وعلاوة على هذا، فقد أعلن قائد ايتوري كبير هو الرئيس كاوا، في كمبالا في ١٢ شباط/فبراير، عن تشكيل تجمع جديد من الهيمالندو - هو جبهة التكامل والسلام - مقابل اتحاد الكونغوليين القوميين، ودعا إلى الإبقاء على القوات الأوغندية في إيتوري. ومن ثم ستكون لأي صراعات أخرى في المنطقة تداعيات إقليمية هامة تتجاوز المناطق الملاصقة.

وفي غضون ذلك، توغلت قوات التجمع الكونغولي - غوما شمال كينابايونغا بنحو ٥٠ كيلومترا من الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، والأرجح أن ذلك في سياق تطلعات دائمة إلى رؤية كينابايونغا جزءا من أراضي التجمع الكونغولي - غوما. ومن شأن الاعتداء على التجمع - كيسانغاني - حركة التحرير، بما له من تداعيات في نظر أوغندا من وجود التجمع - غوما ووجود رواندا بالقرب من حدود أوغندا مع إيتوري، أو صراع ناشئ من تزايد التوترات بين قوات الاتحاد وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إيتوري نفسها، أن يدفع إلى رد عسكري من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

وأنتقل الآن إلى الجوانب السياسية للوضع في الشمال الشرقي. فلا بد من التشديد على أن الحالة في ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية مدعاة ربما لقلق أشد. وتأتي من الأمور الأساسية أهمية التوصل إلى حل سياسي ليؤكد على أي فصل بين القوات العسكرية وعلى هدنة. ولقد ظلت البعثة تعمل بجد طوال الأسابيع الماضية من أجل تخفيف التوترات والتوصية بآليات لبناء السلام. والتقى الممثل الخاص بالرئيس موسيفيني في كمبالا ومع وزير الخارجية، ميراندا، في رواندا، ومع المبعوث الخاص، ميزنباكا في كيغالي. وقائد القوة موجود الآن في بونيا يحث على ضبط النفس في وضع تطوير إلى حالة خطيرة، لا بالنسبة للجماعات المتمركزة في إيتوري فحسب بل وبالنسبة لما قد يثبت أنه نقطة اشتعال محتملة بين أوغندا ورواندا. وفي ذلك السياق، أخبر الرئيس موسيفيني الممثل الخاص للأمين العام في كمبالا أنه لن يتساهل إزاء تصلب اتحاد الكونغوليين القوميين.

وبينما تواصل البعثة لقاء النشطاء السياسيين في بونيا لتنظيم وقف لإطلاق النار على المستوى المحلي بما يفضي إلى عقد اجتماع للجنة سلام إيتوري، على نحو ما نص عليه في اتفاق لواندا، أرسل الرئيس الأنغولي، دوس سانتوس مبعوثه الخاص إلى دار السلام في ٩ شباط/فبراير لعقد اجتماع لمدة يومين مع الرئيسين كابيلا وموسيفيني. كذلك سافر رئيس اتحاد الكونغوليين القوميين، لوبونغا، إلى دار السلام والتقى على انفراد بالرئيس موسيفيني.

وفي الاجتماع بين الرئيسين كابيلا وموسيفيني وقع وزيرا خارجية أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعديلا لاتفاق لواندا يسمح بجدول زمني جديد لعمل لجنة سلام إيتوري المرتقبة. وبموجب الجدول الزمني الجديد ينتظر أن تبدأ اللجنة التحضيرية للجنة سلام إيتوري المؤلفة من ممثلين لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وممثلين من البعثة وممثلين من الأطراف الممثلة ميدانيا في إيتوري، عملها في ١٧ شباط/فبراير لينتهي في نحو ٢٠ آذار/مارس. وينبع ذلك أو يرافقه الانسحاب الكامل للقوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينتظر أن يعقد اجتماع على

مستوى وزاري في لواندا في ١٤ شباط/فبراير لتعيين طرائق تنفيذ لجنة سلام إيتوري. وتواصل البعثة جهودها للجمع بين شتى الأطراف المحلية في إيتوري لدعم العملية.

وأتطرق الآن بإيجاز إلى حالة حقوق الإنسان التي سيقدم المفوض السامي لحقوق الإنسان وصفا مفصلا لها. ويذكر أعضاء المجلس أن النتائج الأولية لفريق البعثة المتعدد التخصصات، الذي أرسل إلى منطقة بيني للتحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مدينة ممباسا، قد عرضتها عليهم في جلسة الإحاطة في ١٥ كانون الثاني/يناير. وعمل الفريق بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال تيسير ومساعدة التحقيقات في الأحداث التي وقعت أثناء هجوم حركة التحرير على الشمال الشرقي. وتم لاحقا تبادل المزيد من التفاصيل مع المفوضية لإدراجها في تقرير المفوض السامي.

واسمحوا لي أن أختتم الإحاطة، تطلعا للمستقبل، ببعض الأفكار كي يناقشها المجلس، بشأن دور البعثة في المستقبل في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في ضوء الاتفاق الشامل في الفترة من ١٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نسلم في هذا السياق بالدور الرائد الذي تؤديه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونؤيد جهود المفوض السامي بكل ما نستطيع من حماس. وفي النهاية، فإنه ما لم توضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يصبح التقدم الذي نسعى إليه على الجبهة السياسية أمرا بعيد المنال. ولربما يرغب المجلس في النظر في كيفية ضمان إيلاء المزيد من الاهتمام لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تضم عنصرا لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأعطيه الكلمة.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالفرنسية): تستكمل الإحاطة الإعلامية التي أقدمها اليوم الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جان – ماري غينو من فوره وتأتي استجابة لبيان صحفي صادر عن رئيس مجلس الأمن، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (البيان الصحفي SC/7634) الذي شجب فيه أعضاء المجلس بأقوى العبارات المذابح والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة في منطقة إيتوري. وكنت في ذلك اليوم نفسه أستكمل بعثتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطلبت من مكتبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن زملائي في قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكفلوا القيام بمتابعة فورية لطلب المجلس، من خلال الاستمرار في مراقبة الحالة في منطقة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على التعليقات الموجزة التي سأقدمها بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعد مكتبي أيضا تقريرا أكثر تفصيلا عن هذه المسألة، ويسرني أن أتشاطر ما ورد في ذلك التقرير مع الأعضاء إذا رغبوا في ذلك.

بصورة عامة، ما زالت الحكومة وأطراف الصراع الأخرى ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. هذا الأمر يثير الجزع، وحسبما قال زميلي من فوره، قد يهدد عملية السلام، التي ما زالت هشة. ولقد اعترفت الحكومة وقادة مجموعات الثوار بهذه الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك، يمثل الإفلات من العقاب الذي

يتمتع به أولئك الذين يرتكبون هذه الانتهاكات الخطيرة، بمن فيهم موظفون رفيعو المستوى في جيش الحكومة وقادة مختلف قوات الثوار، عقبة رئيسية تعترض تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والحالة الإنسانية، الصعبة للغاية فعلا، آخذة في التدهور بقدر متزايد بسبب العقبات الكثيرة التي تعترض وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية، إلى السكان الفقراء، الذين أجبر معظمهم على الفرار من قراهم ولجأوا إلى الغابات القاسية في الجزء الشمالي من البلد. وكما يعلم الأعضاء، تخضع تلك المناطق لسيطرة مجموعات الثوار. ولا تسمح الأطراف المتحاربة بدخول المنظمات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولذلك، من الأمور الحيوية تسهيل الوصول لتقديم المساعدات التي يوفرها العاملون في مجال الشؤون الإنسانية إلى السكان المشردين بسبب الصراع.

وما زالت المصالح الاقتصادية التي تمثل السبب الرئيسي لاستمرار نهب الموارد الطبيعية وإيرادات الدولة تشكل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار وتسهم في الفوضى والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجزء الشرقي من البلد. وثمة شاغل حقيقي آخر يتمثل في سرعة تدهور الاقتصاد، الذي يتفاقم بسبب استمرار الصراع. ولقد أدى الانخفاض الحاد في دخل الأسر إلى انتشار الفساد في النظام القضائي، وفي القوات المسلحة، والشرطة، وفيما بين المدرسين، ورؤساء المدارس والعاملين في مجال الخدمات الطبية، مما جعل الإدارة العامة ككل غير فعالة، حسبما قال لي السيد جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية نفسه.

وحسبما يعلم الأعضاء، أرسلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في نهاية السنة الماضية، فريقا إلى منطقة بني لإجراء تحقيق في المزاعم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان - عمليات القتل بلا محاكمة، والاغتصاب، والتعذيب، وحالات الاختفاء القسري - حيث أفاد بأنها ترتكب في مامباسا وفي القرى الواقعة بين مامباسا ومانغينا وبين مامباسا وإرنغيتي. وأكد الفريق بأن قوات حركة التحرير الكونغولية والتجمع الوطني الكونغولي من أجل الديمقراطية استخدمت النهب والقتل والاغتصاب كأدوات متعمدة للحرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وخلال الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بدعم من جنود اتحاد الكونغوليين القوميين. واستهدفت مجموعة ناندي العرقية لأعمال القتل بلا محاكمة وبعض الأقزام الذين أجبروا على الفرار إلى الغابة للمرة الأولى، بعد اتهامهم بالتعاون مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيسانغاني - حركة التحرير.

ولقد وصف الضحايا والشهود حالات كثيرة من بتر الأعضاء أعقبتها أعمال أكل لحوم البشر. وأجرى الفريق الخاص بالتحقيقات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقابلات مع ٥٠٠ شخص هربوا إلى بني، وبوتمبو، ومانغينا، وأوتيشا، وإرنغيتي. وشملت أبشع انتهاكات حقوق الإنسان والمثيرة للاشمئزاز التي ورد وصف لها في شهادة الضحايا والشهود ٢٢٠ عملية قتل تعسفي، و ٩٥ حالة اغتصاب، و ١٢٢ حالة اختفاء بالقوة، و ١٠٢ حالة لأفراد أسر لم يبلغ عنهم، بمن فيهم الأطفال، و ٣٢ حالة تعذيب وإساءة معاملة وما يزيد على ١٠٠ حالة اختطاف للعمل بالقوة.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وتأكدت أيضا عمليات السلب المنتظمة من جميع المباني، بما فيها المستشفيات، والكنائس، ومساكن الأفراد، خلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى مامباسا ومانديما، وتأكدت لي أيضا خلال الزيارة التي قمت بها إلى

كيسانغاني، حيث اجتمعت مع ممثلين عن أجزاء مختلفة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسميت العملية العسكرية المخططة التي نفذتها قوات حركة التحرير الوطنية بالرمز ”effacer le tableau“. ويتضمن تقريري الخطي المزيد من التفاصيل عن تلك العملية. ولقد اعترف قائد حركة التحرير الكونغولية بصدق التهم ووعد بمحاكمة المشتبه فيهم بارتكاب تلك الجرائم. ووفقا لما ورد في التقارير، تم إلقاء القبض على ٢٧ ضابطا، وتقررت محاكمتهم اعتبارا من ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ومع الترحيب على الأقل بالتسليم بالمسؤولية، وهذا أمر غير عادي في مثل هذه الحالة، لم أوافق على الطلب بأن يراقب مكتبي في كينشاسا تلك المحاكمات، لأن النظام القضائي العسكري للثوار يفتقر إلى الشرعية ولا يطابق المعايير القانونية الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، على حد ما نستطيع أن نقوله. وفي رأيي، تندرج هذه الجرائم ضمن الولاية القضائية لآلية العدل الدولية التي ستُنشأ وفقا لاتفاق بريتوريا المؤرخ ١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ولقد أدت الأزمة حول بني/مامباسا، بخلاف هذه الأعمال العدوانية المروعة والمنتظمة، إلى تشريد عدد يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبالشراكة الوثيقة مع منظمات غير حكومية، شارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بعثات لتقييم الحالة الإنسانية أوفدت إلى تلك المنطقة. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، بدأ كثير من المشردين بالعودة إلى مومباسا وإرنغيتي، ولكن أعدادا كبيرة منهم اختفوا في الغابة حيث يصعب الوصول إليهم، إن لم يكن مستحيلا. ويمثل عدم الأمن الغذائي شاغلا مهيمنا. وتدل التقييمات التي أعدتها الأفرقة الإنسانية على أنه إذا لم تتحسن الحالة الغذائية، لن يتمكن المشردون من العناية بمحاصيلهم، وستزداد صعوبة توفير الغذاء في الأجل الطويل وستترتب على ذلك نتائج مأساوية لهذا الشعب.

وأكدت بعثة أوفدت مؤخرا إلى بونيا وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات اغتصاب جماعية للنساء، وعمليات قتل بلا محاكمة، وسلب وحرق للمنازل. وأفادت التقارير عن وقوع ما يزيد على ٢ ٠٠٠ حالة قتل في نياكوندا، ومرة أخرى هرب السكان إلى داخل الغابة. وأفادت التقارير عن وقوع أعمال عدوانية مماثلة في كيندو، وارتكبت أعمال اغتصاب جماعية، فيما يبدو، بصورة متكررة في كيفوس.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة اتحاد الكونغوليين القوميين، ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تدهورت أيضا حالة حقوق الإنسان بدرجة كبيرة. وتدل المعلومات التي جمعت على ارتكاب الأفراد العسكريين التابعين لاتحاد الكونغوليين القوميين - المصالحة والسلام - عمليات اضطهاد لأسباب عرقية وقبلية، ومصادرة الممتلكات، والاغتصاب، وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد النساء، والقتل بلا محاكمة وتجنيد الأطفال بالقوة. وأدت هذه الحالة إلى هروب الآلاف من المدنيين مرة أخرى من بونيا إلى إرومو، ومامباسا، وبني، وبذلك زادت أعداد المشردين داخليا في المنطقة. وعلى أثر الأحداث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في مومباسا، تعين على هؤلاء المشردين داخليا أن يهربوا في اتجاه الجنوب للمرة الثانية صوب مدينتي إرنغيتي وأويتشا في منطقة بني. وتم أيضا تحديد مقابر جماعية في بعض الأماكن في بونيا.

وشهدت الأشهر الأخيرة أيضا في منطقة إيتوري انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي منطقة بونيا، ما زالت التقارير ترد عن عمليات القنص البشري والأخذ بالثأر لأسباب عرقية. ويزعم بأن الأفراد العسكريين التابعين

لاتحاد الكونغوليين القوميين - المصالحة والسلام هم الذين يشعلون هذه الأزمة. وحسبما أشار إليه السيد جان - ماري عُينو، من الجدير ملاحظة، أن الأفراد العسكريين التابعين لاتحاد الكونغوليين القوميين - المصالحة والسلام لم يشتركوا في الحوار بين الكونغوليين الذي جرى في صن سيتي.

في الختام، إن توصيتي الأهم والأشمل إلى مجلس الأمن هي أن هناك حاجة حتمية إلى مواصلة المراقبة عن كثب لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفع التقارير بشأنها، نظرا إلى الآثار التي تمثلها الحالة على الجهود الرامية إلى إعادة السلام والأمن في البلد، وهي الآثار التي ستستمر إذا لم يُكبح جماح الحالة.

وقد يرغب المجلس مرة أخرى في مطالبة المتحاربين والجهات الأجنبية الداعمة لهم بالإنهاء الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب، وبالاعتقال الفوري للمسؤولين عن تلك الجرائم، بمن فيهم الذين يستمرون في ممارسة وظائف قيادية عسكرية، وتقديمهم إلى العدالة في نهاية المطاف. وبطريقة مماثلة، أتوقع أن تواصل لجنة حقوق الإنسان، عن طريق مقررها الخاص لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مراقبة الحالة عن قُرب. وسيقوم المقرر الخاص قريبا بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أن يرفع تقريرا للجنة في دورتها التاسعة والخمسين المقبلة.

وفي تقريري المكتوب، ذكرت أسماء ثلاثة من ضباط التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما يُدعى بأنهم متورطون في المذابح التي ارتُكبت في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، و لم يقدموا للمحاكمة بل إن اثنين منهم تمت ترقيتهما بعد ذلك، وقد أثرتُ ذلك مع كبار قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذين اجتمعوا معي في كيسانغاني في كانون الثاني/يناير الماضي. وفيما يتعلق بالضباط العسكريين لحركة التحرير الكونغولية المتورطين في الجرائم المشار إليها سابقا، ينبغي أن يكون الحصول على أسمائهم ميسورا، نظرا لأن قادتهم قد وضعوهم تحت الاعتقال حسبما جاء في التقارير. كذلك سَمَّيتُ قائد القوات الحكومية الذي يُدَّعى تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الحادثة التي وقعت في أنكورو في محافظة كاتانغا في يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فضلا عن قادة الجماعات المتمردة الذين ينبغي تحميلهم مسؤولية الانتهاكات الصارخة التي ارتكبها الضباط والجنود الذين يعملون تحت سيطرتهم. ولا بد من بذل الجهود لمنع إدماجهم في الآليات الانتقالية لاتفاق بريتوريا إلى أن تبرأ ساحتهم عن طريق عملية قضائية أو تحقيق مقنعين.

وقد يرغب المجلس كذلك في أن يضمن قيام عملية بريتوريا للسلام على قواعد صلبة لحقوق الإنسان، وأن ينشئ ويعزز، في آن واحد، أنظمة حماية قضائية ووطنية فعالة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتأكد من نجاح واستدامة تلك العملية. وفي هذا الصدد، ربما يتعين النظر في إنشاء لجنة تحقيق دولية للنظر في جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف. وما هو حاسم لمستقبل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أن يخضع المسؤولون عن هذه الأعمال للمحاسبة.

وأخيرا، أحث المجلس على أن يطالب بالتنفيذ الفعال لفصول اتفاق بريتوريا الداعية إلى إنشاء مرصد وطني بشأن حقوق الإنسان ولجنة للحقيقة والمصالحة، أقله من أجل كفالة سماع أصوات الضحايا بصورة كاملة وواضحة.

في الختام، يظل مكتبي على استعداد، وكذلك إدارة عمليات حفظ السلام، للمساعدة - بالطبع بالمشاركة الوثيقة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية - على تقوية قدرتنا على المراقبة وإعداد التقارير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن استعداده لتوسيع دعمه وأنشطته خلال العملية الانتقالية في المجالات التي لها أبعاد لحقوق الإنسان. وقد يكون لجميع المجالات مثل هذا البُعد، وإن إصدار مجلس الأمن لولاية واضحة سيعزز بلا شك قدرة موظفي مكتبي وبعثة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورهم كاملا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنعم بالسلام، في إنشاء مؤسسات ديمقراطية تقوم على قاعدة صلبة من حكم القانون والخضوع للمحاسبة وحقوق الإنسان للجميع.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر وكيل الأمين العام غينو والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الأحداث المرعبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الجرائم التي ذُكرت اليوم هي، بالفعل، غير مقبولة ولا بد من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

ومن الغرابة أن التقارير عن القتال وارتكاب الفظائع يتزامن مع أنباء طيبة عن العملية السياسية، بما في ذلك انعقاد مؤتمر القمة الأخير بين قائدي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ومع إحراز تقدم في تشكيل حكومة قومية انتقالية ومن ثم، هناك انفصال بين نجاح العملية السياسية وتدهور الحالة على الأرض.

وحتى اليوم، مات أكثر من ٢,٥ مليون شخص في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيموت المزيد من الأشخاص ما دام القتال مستمرا. وقد ظل المدنيون الضحايا المباشرين وغير المباشرين للصراع على حد السواء. وبالرغم من الاتفاقات بل والتقدم المحرز في تنفيذ تلك الاتفاقات، ما زالت الحالة على الأرض تستدعي القلق العميق. كما أن من الأمور التي تستدعي قلقا عميقا أن القتال المستمر سيؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة ويقوض بصورة خطيرة من عملية السلام. وفي رأينا، حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يقيم الحالة ويتخذ قرارات جريئة.

ونود هنا أن نطرح بعض الأسئلة على السيد فييرا دي ميللو، وعلى أعضاء المجلس أيضا.

ما نحتاج إليه هو الالتزام من جميع الأطراف بكفالة سلامة ورفاه المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبضمان ألا تتكرر تلك الفظائع. كيف يمكننا تحقيق هذا الهدف؟ وما هي الجهود التي يمكن للمجتمع الدولي والجهات الإقليمية الفاعلة أن تقوم بها لجعل جميع الأطراف تتجنب العنف ولحثها بدلا من ذلك على السعي إلى تسوية تفاوضية للمشاكل العالقة؟ وكجزء من هذه الجهود، هل يمكن لمجلس الأمن النظر في المزيد من تعزيزه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما بعد مرحلة التوسيع الثالثة الحالية، ويجعل ولايتها ووجودها، في نفس الوقت، أكثر قوة؟

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير وعلى حضوره هنا ليعرض علينا استنتاجاته. كذلك أشكر السيد غينو على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها.

إن المعلومات التي نقلها إلينا السيد فييرا دي ميللو مقلقة بصورة بالغة، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في الجزء الشرقي من البلد. وهي بالتأكيد كئيبة فيما يتعلق بالقطاع الحكومي. إن أحكام الإعدام مرفوضة، وقد أبلغ المفوض السامي سلطات كينشاسا بذلك بالفعل. وتتسم الفظائع التي

ارتكبت في الشرق – في كيفو والآن في بيتوري – كما وصفت لنا الآن – بخطورة نادرا ما يكون لها مثيل.

وتساند فرنسا جميع الملاحظات التي أبداها السيد فييرا دي ميللو. إن القتال وسوء المعاملة غير مقبولين، وهما غير مقبولين بصورة أكبر بالنظر إلى أن اتفاق بريتوريا يوفر الآن آفاقا سياسية. ويجب ألا تُرسخ ثقافة الإفلات من العقاب. واستجابة للرسائل الأساسية الصادرة من المفوض السامي للاجئين، ستعد فرنسا في الأيام القادمة، مع شركائها في مجلس الأمن، بيانا رئاسيا.

ويبدو من الضروري بصفة خاصة أن ندين الفظائع المقترفة وأن نطالب الأطراف بتحديد المسؤولين ومحاكمتهم بدون إبطاء. وسيكون من الضروري أيضا أن نبعث إلى الأطراف رسالة لا لبس فيها بأن عليها أن تتوصل قبل نهاية الشهر إلى قرارات مبدئية قاطعة بشأن الدستور وضمان إتمام الانتقال في مناخ آمن. فبدون ذلك، ستتبدد الآمال التي تمخضت عن اتفاق بريتوريا.

وختاما، أود أن أطرح سؤالا على السيد فييرا دي ميللو. إننا نلاحظ بارتياح أن المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة موتوك، ستتوجه إلى ذلك البلد في نهاية آذار/مارس. نود أن نعرف ما إذا كانت ستعطي أولوية للمنطقة الشرقية من البلاد، وهو ما يبدو أمرا مرغوبا فيه. علاوة على ذلك، هل سيتوجه المقررون الخاصون الآخرون – على سبيل المثال السيدة جاهانغير، المقررة الخاصة المعنية بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو تعسفية – إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى؟

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولا أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – ماري غينو، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

لا يزال الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على القلق العميق. فبعد النجاح الظاهري لإبرام الاتفاق الخاص بإنهاء الأعمال القتالية بين الأطراف المعنية في الصراع وبين دول المنطقة فيما يتعلق بانسحاب القوات ووضع تدابير لبناء الثقة، اندلعت المصادمات المسلحة مرة أخرى في الشرق والشمال الشرقي من البلاد.

وللأسف، نحن مضطرون إلى ذكر أن الحوار بين الأطراف الكونغولية قد تعثر وأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تشكيل الحكومة الانتقالية، والمجلس الوطني، وسلطات نواب الرئيس تبعث على قدر من التفاؤل. ولكن من الواضح أن جميع الأطراف التي وقَّعت على الاتفاق ليست راضية عن الأدوار المسندة إليها في الحكومة الجديدة. وتواصل بعض الأطراف طرح المطالب المفرطة بوضوح، وتعززها بقوة السلاح. وكذلك فإن ما لا يبعث على التفاؤل الشائعات التي تردد بأنه في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والعسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيحاول بعض المغامرين من غير الكونغوليين تعزيز نفوذهم لدى الجماعات التي يدعمونها وتحقيق مواقف تعود عليهم بالنفع، وهو ما ينذر بعواقب لا يمكن التنبؤ بها. وبطبيعة الحال، فنتيجة لمثل هذا الوضع، سيكون هناك تدهور حاد في الحالة الإنسانية المأساوية بالفعل، والتي يصاحبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نود أن نذّكر أن تقريبا جميع قرارات مجلس الأمن والبيانات التي أصدرها رئيس مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتضمن فقرات تلزم الأطراف المتنازعة بتقديم كل مساعدة للمنظمات الدولية للشؤون الإنسانية والدفاع القانوني. ولكن، وكما

نـزداد اقتناعـا، لا تـزال الحالـة تبعـث علـى القلـق الشـديد، والسبب الرئيسي في ذلـك اسـتمرار الأطـراف المشـاركة في الصراع في اختلاق مختلف العقبات على طريق ضمـان السير الطبيعي لعمل المنظمات الدولية. ولا بد من وضع حد لمثل هذا الوضع.

السـيد ويليامسـن (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أشـكر وكيـل الأمـين العـام لعمليات حفظ السلام، جـان - مـاري غينو، على إحاطتـه الإعلامية.

إن العنف والتوترات المستمرة في إيتوري تبعث على القلـق الشـديد. ويمثـل الوضـع الخطـير والعنيـف في الشـرق والشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطيـة تهديـدا لعمليـة السـلم الهشـة. وللأسـف، لم يتحـول الأمـل في تحقيـق تقدم سياسي في الأشهر الأخيرة إلى واقع. وتقـدر الولايـات المتحدة العمـل الـذي تقـوم بـه بعثـة منظمـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والاهتمـام المسـتمر لوكيـل الأمين العام غينو بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضـا أن أشـكر المفـوض السـامي لحقـوق الإنسـان، السـيد سـيرجيو فـيرا دي ميللـو، علـى إحاطتـه الإعلامية. إن مـا سمعنـاه اليـوم عـن الحالـة المأسـاوية لحقـوق الإنسان في جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة، والجرائـم الفظيعـة التي ترتكبها مختلف الفصائل المسلحة، يعيد التأكيد بشـكل مأساوي على أنـه يجب أن نضـع حقـوق الإنسـان في طليعـة جـهودنا الراميـة إلى تشـجيع السـلم الدائـم وقيـام حكومـة انتقالية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد طالب مجلـس الأمـن مـرارا في بياناتـه وقراراتـه الأطـراف الكونغوليـة والحكومـات الأجنبيـة المشـاركة في الصراع بأن تحترم القواعد الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القـانون الإنسـاني الـدولي ذات الصلـة. وأكـدت حكومـة الولايات المتحدة علـى تلـك البيانـات في رسـائل ثنائيـة إلى الأطراف.

ولكن لا توجد ردود سريعة. فمن السهل تماما على أعضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطيـة التملـص مـن المسؤولية الشخصية عندما تكون مؤسسات الحكومة ذاتهـا فاسدة وغير عابئة بشواغل حقوق الإنسان. ومن اليسير تماما على قادة الجماعات المسلحة والجيش الكونغـولي أن يلقـوا باللوم على ضباط الحرب في الجرائم الفظيعة التي تتكشف للعيان.

ولا بد أن يعمل المجلس على ضمان أن تكون حماية حقوق الإنسان أولوية للأطـراف الكونغوليـة خـلال بنائـها لحكومة انتقالية جديدة. ومن المهم بـالمثل أن يعمـل مجلـس الأمن على كفالة ألا يكون ثمن تنفيذ اتفاقات السلم السماح للمسؤولين عن الجرائم الفظيعة - مثل أولئك المسؤولين في أقاليم كيسانغاني وكيندو وإيتوري عن الجرائم المرتكبـة في العام الماضي - بالإفلات من يد العدالة الحقيقية.

وبغيـة مسـاعدة الأطـراف الكونغوليـة علـى تشـكيل هيكـل جديـد للحكومـة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، يرحب وفد بلادي بالأفكار التي تقدم بها المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن كيفية قيـام المجتمـع الـدولي ومكتـب المفوض السـامي بتقـديم المسـاعدة إلى الأطـراف الكونغوليـة لبناء مؤسسـات أقوى لحقوق الإنسـان كجـزء مـن حكومـة انتقالية في المستقبل. هل طُلب إلى مكتب المفوض السامي في كينشاسا تقديم المشورة التقنيـة إلى الأطـراف بينمـا تشـكل مؤسسات حكومية جديدة؟

وفيما يتعلق بهذه الأسئلة هناك مسألة ما إذا كانت توجد معايير يمكن قياسها ويتوقعها مجلس الأمـن والمجتمـع الـدولي مـن حكومـة انتقاليـة جديـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. هـل هنـاك مؤسسـات محـددة يتعـين إنشـاؤها أو

إجراءات حكومية يتوقع المجلس أن تتخذها حكومة انتقالية تطلب موافقة المجلس وتأييده النشط لها؟

إن وفد الولايات المتحدة يرى أن مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يضطلع بمهمتي الرصد والتبليغ على نحو فعال. ويرحب وفد بلادي بالأفكار التي تقدم بها المفوض السامي بشأن مدى فعالية مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة حتى الآن. هل ينبغي للبعثة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا حيال مسائل حقوق الإنسان؟ ما هو الدور الذي يتعين على البعثة أن تضطلع به، مثلا، في العمل مع الأطراف في حكومة انتقالية بشأن مسائل حقوق الإنسان؟

لقد استمع وفد الولايات المتحدة بدهشة واشمئزاز لتعليقات المفوض السامي على الأعمال الوحشية المرتكبة في إقليم إيتوري الخريف الماضي على أيدي قوات الحركة الوطنية لتحرير الكونغو وحليفتها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الوطنية – دهشة حيال استمرار المعاناة التي يتعرض لها شعب الكونغو من الذين يزعمون بأنهم يوفرون الحماية للبلاد، واشمئزاز حيال أن أفرادا في فصيل مسلح ينوون الإمساك بزمام الأمور في حكومة مقبلة ينخرطون في أعمال كهذه من قبيل التعذيب والاغتصاب والقتل وأكل لحوم البشر.

لقد أدانت حكومة الولايات المتحدة ومجلس الأمن تلك الأعمال الوحشية. وعمد المجلس إلى تحميل المسؤولية لجان – بيار بيمبا شخصيا، بوصفه رئيس الحركة الوطنية لتحرير الكونغو، عن اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين ارتكبوا الأفعال المروعة. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب.

وسوف تتابع حكومة الولايات المتحدة عن كثب المحاكمات التي وعد السيد بمبا بإجرائها لمن يدعي أنهم مسؤولون عن هذه الفظائع. وأي شيء يقل عن الاضطلاع بإجراءات قانونية كاملة متسمة بالشفافية وتؤدي إلى عواقب وخيمة لأولئك المسؤولين سيثير الشك في التزام السيد بمبا باحترام حقوق الإنسان ويجعل من الصعب على حكومة الولايات المتحدة أن تتعاون معه في حكومة مقبلة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيكون موضع ترحيبنا آراء المفوض السامي عن الطرق التي يمكن لمفوضيته أن تتعاون بها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة أن تكون المحاكمات التي يجريها السيد بمبا دقيقة ومنصفة. ومما يخيب ظنوننا أن نعلم أن المفوض السامي لحقوق الإنسان لا يعتزم أن تقوم مفوضيته برصد هذه المحاكمات أو حضورها. فهل ثمة مساعدة يمكن للبعثة و/أو المفوضية أن تقدمها؟ وهل ثمة خطوات يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي ومجلس الأمن؟

كما أن مما يثير قلقنا العميق عدم متابعة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عمليات القتل الجماعي التي وقعت في كيسانغاني في أيار/مايو الماضي. فبعد أن أبلغت ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان آنذاك مجلس الأمن بالأمر في الصيف الماضي، أدان المجلس المسؤولين عنها وطالب بأن يتخذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية التدابير اللازمة لتقديم مرتكبيها للعدالة. واعتمدت لجنة حقوق الإنسان قراراً خاصاً بها تطلب فيه إلى المقرر الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بدون محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أن يضطلعا ببعثة مشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطُلب إلى المفوضية أن توفر الدراية التقنية لهذه البعثة. وقد ذكر ممثلو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أنهم وحدهم المسؤولون عن اعتقال زملائهم من

المشتركين في أعمال القتل في كيسانغاني وتقديمهم للمحاكمة. ولكن حكومة الولايات المتحدة لم تر أي إجراء آخر يتخذ من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وهذا سلوك لا يمكن قبوله من كيان يريد أن يشكل جزءاً من حكومة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

وسوف تقدر الولايات المتحدة أي معلومات يمكن للمفوض السامي توفيرها عن أعمال المتابعة التي يقوم بها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وعن الوضع بالنسبة لأية تحقيقات يجريها المقرر الخاص بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون.

وتقع المسؤولية عن التحقيق في هذه الجرائم والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي على عاتق قيادة الفصائل المتورطة فيها، تماماً كما أن المسؤولية عن ضمان حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكونغولي تقع الآن على عاتق القادة السياسيين والعسكريين الذين يطالبون بدور لأنفسهم في الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا أن نلتزم جانب اليقظة حتى لا يتملص أي منهم من مسؤوليتهم. وهذا الأمر بالغ الأهمية إذا أريد إقامة العدالة في المرحلة الانتقالية، والعدالة الانتقالية بدورها ضرورية لبناء مجتمع جديد مستدام يظله السلام في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكن للولايات المتحدة أن تؤيد عناصر بيان صحفي على النحو الذي يجمله المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجب أن يعلو صوت مجلس الأمن دعماً لمعايير حقوق الإنسان التي نعتنقها. ولا يجب أن يسمح لمناخ يتسم بالإفلات من العقاب بالاستمرار، كما يجب أن يدعم الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتغيير هذه الحالة المروعة.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر السيد غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، والتي أوضحت أولاً أن الأطراف ما زالت ماضية على الطريق العسكري، وثانياً، أن ذلك يقترن بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما نعرب عن عظيم امتناننا للسيد فييرا دي ميللو على الإحاطة التي قدمها، والتي زودت المجلس بمنظورات إضافية مفيدة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي حالة معقدة. ونرى من المفيد للغاية حقاً أن يتسنى لنا الاستماع إلى خبراء الأمم المتحدة الفنيين على اتساع نطاقهم حين يتناول المجلس حالات قطرية معقدة وأن نفيد من مشورتهم في التوصل إلى قرارات المجلس.

ونحن ندين كما أدان الآخرون الفظائع التي ارتكبت في إيتوري، فضلاً عن سائر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جميعاً في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو الأطراف كما دعاها غيرنا من المتكلمين إلى التحقيق في كل هذه الانتهاكات وتقديم مقترفيها للعدالة. وسوف يقتضي الأمر منا التركيز على الحالات التي يذكرها المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ولا بد من أن ندين امتناع الأطراف عن نبذ الطريق العسكري. فالطريق السياسي السلمي للتحرك قدماً للأمام واضح بالفعل. ومن غير المقبول مطلقاً استمرار القيام بالأنشطة العسكرية وتقديم الدعم العسكري سواء من داخل البلد أو خارجه. وقد حان الوقت لأن تبدأ جميع الأطراف في الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المؤكد أن هذا

يعني وقف كل نشاط عسكري؛ ومن المؤكد أنه يعني التحرك قدما في تنفيذ اتفاق بريتوريا الشامل؛ ولكنه يعني أيضاً حماية حقوق الإنسان وأمن ورفاه جميع المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه الأطراف. ونرى أن يصدر المجتمع الدولي، وليس الشعب الكونغولي فحسب، في حكمه على ما يدعيه المتطلعون إلى أداء دور في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لهذه المعايير، لا على أساس قوتهم العسكرية.

وأود أن أشير إلى مواصلة المجلس تركيزه على حماية المدنيين في الصراع المسلح، وليس أقلهم شأناً النساء والأطفال. ويجب أن يبدأ العمل الآن على إزالة عدم الثقة وإرساء الأسس لوحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من أن تتمثل الخطوة الأولى في هذا السبيل في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الثلاث المعلقة من بريتوريا، ولا سيما مسألة أمن الإدارة الانتقالية.

وكما قال السيد غينو، فإن أي صراع في هذه المنطقة ينطوي على آثار إقليمية كبرى، ومن ثم يجب أن تستخدم الجهات الفاعلة الإقليمية أيضاً نفوذها لدى الأطراف الكونغولية من أجل التحرك للأمام، ويجب أن تمتنع هي ذاتها عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر. وهذا أمر حاسم في أهميته. ولذلك فإننا نرحب بإعلان الرئيس موسيفيني أن قوة الدفاع الأوغندية الشعبية سيجري سحبها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول ٢٠ آذار/مارس، ونحث جمهورية أوغندا على تنفيذ الالتزام المذكور. كما نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إخلاء قواتها من إيتوري، وحكومة رواندا على الكف عن تسليح اتحاد الوطنيين الكونغوليين. ويتعين أن يتوافر لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستعداد لتوفير مزيد من الأمن في إيتوري من خلال وجود قوي للمراقبين العسكريين.

والدور الذي تضطلع به البعثة وآلية التحقق عن طريق الطرف الثالث في عملية التحقق هو دور حاسم كذلك. ويجب على وجه الخصوص أن يكون التحقيق في الادعاءات وافياً وواقعيا ومنصفاً قدر المستطاع. ويتطلب ذلك التعاون الكامل والفوري من جانب جميع الأطراف.

ولدينا سؤالان يتصلان بحقوق الإنسان، وأرجو أن يكملا الأسئلة التي وجَّهها الآخرون بدلاً من تكرارها. فحقوق الإنسان، كما يتضح من إحاطتي السيد غينو والسيد فييرا دي ميللو، مجال لا غنى فيه عن التفاعل الفعال بين الوجهين المدني والعسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بالنظر إلى المشاكل المتصلة بإمكانية الوصول إلى بعض المناطق الأسوأ تضرراً. وسيكون من دواعي امتناننا الاستماع لآراء عن مدى فعالية ذلك وعما إذا كان يمكن تعزيزه.

ويتصل سؤالي الثاني بمسألة الجنود الأطفال، حيث من المهم أن نترجم مناقشات المجلس المواضيعية إلى إجراء عملي في حالات معينة. ويجب أن يشكل التبكير بنزع سلاح جميع الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة تأهيلهم إحدى الأولويات. ونود أن نعرف كيف يجري إدماج هذا في أنشطة البعثة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو التوطين.

وفي الختام، نتفق مع السيد غينو والسيد فييرا دي ميللو في أن المجلس بحاجة إلى أن يواصل النظر في كيفية حماية حقوق الإنسان بشكل كامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالأسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السيد جان - كاري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمفوض السامي سيرجيو فييرا دي ميللو أيضا، للإحاطتين الإعلاميتين

المفصلتين عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود وفدي أولا أن يعرب عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، ولا سيما إزاء الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في كانون الثاني/يناير في منطقة إيتوري، حيث ارتكبت جرائم ضد السكان المدنيين، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب على نطاق واسع والتمثيل وحتى أكل لحوم البشر. وينتظر بلدي باهتمام نشر تقرير فريق الخبراء الذي أوفدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجزء الشرقي من البلد لإثبات هذه التقارير الخطيرة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومن الخطورة بمكان أن نشهد في بداية هذا القرن مثل هذه الأمثلة من الوحشية والقسوة. وإننا ندين بقوة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في المنطقة المذكورة.

ومن المثير لقلق وفدي على حد سواء التأكيد الذي ورد في تقرير الأمين العام عن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح وعن استمرار قيام مختلف الفصائل في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام وتجنيد الأطفال. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عملها المخلص، وخاصة عمل وحدة حماية الأطفال، في التحقيق في انتهاكات حقوقهم الإنسانية وإدانتها.

ونود أن نعرب عن تأييدنا التام لجميع الاستنتاجات التي قدمها السيد فييرا دي ميللو. ويبدو لنا أنه يقع على المجلس التزام بتأييد فكرة إيفاد بعثة دولية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف. ونعتقد أيضا بأن من الحيوي تنفيذ أحكام اتفاق بريتوريا المتعلقة بإنشاء مرصد وطني لحقوق الإنسان ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة التي تتيح الاستماع إلى الضحايا.

ونوافق على أن أكثر الطرق فعالية لمواجهة حالة مثل الحالة التي ورد وصفها يتمثل في تعزيز المؤسسات، وإعطاء قدر أكبر من المشروعية للسلطات الحكومية، واعتقال الذين تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار الأحكام عليهم، وكما ذكر المفوض السامي، زيادة المراقبة الدولية لحالة حقوق الإنسان داخل ذلك البلد.

وليطمئن المفوض السامي إلى التأييد المستمر للوفد الشيلي في مواصلة العمل الهام الذي يضطلع به لحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد جان - كاري غينو وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة العسكرية. وكانت إحاطته كالمعتاد كاملة للغاية ومفيدة جدا. كما نشكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرو دي ميللو، على إحاطته الإعلامية، ولا سيما في أعقاب زيارته الجريئة إلى كيسانغاني، بالكونغو.

ويؤكد ما استمعنا إليه توا من جديد اعتقادي بأن مختلف الجماعات الكونغولية والمدافعين عنهم من الأجانب، يسعون بعد اتفاقات بريتوريا إلى تحسين مواقعهم قبل بدء نفاذ الاتفاقات النهائية وإنشاء السلطة الانتقالية. ونعلم جيدا من الصراعات الأخرى، أن هذه الفترة من عدم الاستقرار تفضي غالبا لسوء الحظ إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويدعو التقرير الذي قدمه المفوض السامي إلى القلق العميق، ويؤكد هذه الحقائق. ويبدو أن مستوى الجرائم التي ترتكب في الجزء الشرقي من الكونغو قد

أصبحت لا تحتمل تماما. ومن المهم أن يولي المجلس مزيدا من الاعتبار لهذه الحقيقة. ويبدو لي من هذا المنطلق أن من المفيد للغاية أن يولي المجلس اهتماما أكبر لهذا الجانب من الحالة الكونغولية، وأن يعزز تعاونه مع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وذكر السيد غينو منذ دقائق، وأنا أتفق معه، أن مستقبل الكونغو لا يمكن أن يستند إلى ثقافة الإفلات من العقاب. فهذا أمر غير مقبول أخلاقيا، وهو بالإضافة إلى ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم في إنشاء مؤسسات مستقرة وفي المصالحة الوطنية. ويبدو لي من هذا المنطلق أن الأفكار التي أعرب عنها المفوض السامي بشأن إنشاء مرصد لحقوق الإنسان في الكونغو ولجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكب جاءت في الوقت المناسب. ومن المهم أن يعطي المجلس تأييده التام لهذه الأفكار.

وفيما يتعلق بالحالة المباشرة، من المهم أن يعرض الذين يثبت ارتكابهم للأفعال الوحشية على مؤسسات العدالة في السلطة الانتقالية التي يجري إنشاؤها دون إبطاء. فهي وحدها التي يمكن أن تتعامل مع هذه الجرائم وتتمتع بالمشروعية الدولية التي يعترف بها مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أيضا أن أذكر أن بلغاريا تؤيد الرغبة التي أعرب عنها المفوض السامي بأن يمنح مجلس الأمن مفوضيته ولاية واضحة لتعزيز قدراته وقدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، لدي سؤال للمفوض السامي: ما هي طبيعة تلك الولاية؟ وأي شكل يمكن أن تتخذه؟ وما هو في رأيه توقيت بدء نفاذها؛ وإلى أي درجة من الاستعجال؟

السيد كاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أضم صوتي إلى الذين أعربوا عن ارتياحهم للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد جان – كاري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد سيرجيو فييرا دي ميللو المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتعرض هاتان الإحاطتان حالة نعتبرها ويعتبرها المجلس خطيرة بالفعل، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تم توثيقها بشكل جيد، نتيجة للبعثات التي أوفدت إلى الجزء الشرقي من الكونغو.

وهذه الانتهاكات تشكل عقبة واضحة أمام السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك السبب، أعتقد أن الاقتراحات الواردة في تقرير السيد فييرا ميللو تستحق تأييدنا الكامل. ونرى أنه ينبغي النظر إليها بمنتهى الجدية، بغرض تنفيذها من قبل المجلس. ولا بد من مساءلة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة. إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستمر في التدهور ما لم نشهد تحركا واضحا نحو عقد دورة الحوار بين الأطراف الكونغولية، وتنفيذ اتفاق بريتوريا. وفي هذا الصدد، نثني أيضا على العمل الذي اضطلع به الميسِّر من أجل التمكين من مواصلة هذا الحوار. ونرى أنه سيتعين على المجلس أن يوجه رسالة بالغة الوضوح إلى الأطراف المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد لها تأييدنا لضرورة الإسراع بتنفيذ الاتفاقات الموقعة من أجل وقف الأعمال العدائية المسلحة.

وأخيرا، نثني على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما أنجزته من عمل. وحكومة بلادي مشارك أساسي في هذا العمل. وقد اتخذنا خطوات لتدعيم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوف نواصل القيام بذلك. كما سنواصل القيام بدورنا، بتقديم دعمنا الكامل لتنفيذ الاتفاقات الموقعة، لأننا لن نشهد تحولا وتغيرا حقيقيا في الوضع الذي عرض على المجلس عصر اليوم، إلا عندما نتحرك نحو تنفيذ الاتفاقات.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، غينو، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فييرا ميللو، على إحاطتيهما. فهاتين الإحاطتين المتعلقتين بالحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانتا محددتين للغاية وزاخرتين بالمعلومات، ومفيدتين للمجلس إلى أقصى حد في رصد الحالة السائدة في ذلك البلد.

إن التطورات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشجعة بشكل عام. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نلاحظ أن الحالة الراهنة ما زالت هشة للغاية. فقد وُقع اتفاق تقاسم السلطة منذ بعض الوقت، ولكن الأطراف المعنية لم تتوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل المعلقة. ولم يتحقق وقف إطلاق النار في المنطقة الشرقية. وفي تحد لمطالب المجتمع الدولي، تواصل الجماعات المسلحة الاشتباك في صراع عسكري أدى إلى وقوع كوارث إنسانية خطيرة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

وتدعو الصين جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الامتثال بدقة لاتفاق تقاسم السلطة حتى يتسنى إنشاء حكومة انتقالية في موعد مبكر. إننا ندين بقوة أعمال القتال العشوائي، وندعو الأطراف المعنية إلى وقف جميع الأعمال العسكرية في الأجزاء الشمالية - الشرقية من البلاد، وإلى التنفيذ الدقيق لاتفاق وقف إطلاق النار. وعلى الأطراف أيضا أن تعتمد كل التدابير الممكنة لضمان سلامة وأمن المدنيين.

ويحدونا الأمل في أن تتقيد البلدان المعنية بالتزامها بتنفيذ عمليات سحب القوات، وأن تمتنع عن العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت أية ذريعة كانت.

وفي ظل الظروف الراهنة، نرى أنه ينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعجل من تنفيذ المرحلة الثالثة من نشر قواتها، بغية تثبيت استقرار الحالة وتوطيد نتائج جهود السلام، وبصفة خاصة استكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأود أن أبلغ المجلس بأن حفظة السلام الصينيين المخصصين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أكملوا استعداداتهم، وهم في انتظار صدور الأوامر بالانتشار. والصين كعهدها دائما، ستدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وستدعم الأمم المتحدة في جهودها لحفظ السلام. وسوف نواصل مساهمتنا من أجل بلوغ ذلك الهدف.

السيد بويالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أسوة بالوفود الأخرى، يتوجه وفد بلادي بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، وإلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فييرا ميللو، على إحاطتيهما اليوم.

ويأسف الوفد المكسيكي أسفا عميقا لما سمعه من تأكيدات حول ارتكاب أعضاء حركة التحرير الكونغولية جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويثير قلقنا الخاص ما سمعناه من تقارير عن عمليات الاختطاف واغتصاب النساء والأطفال، والإعدام بدون محاكمة، والأعمال المتعلقة بأكل لحوم البشر.

وبغية المساعدة على تحسين حالة حقوق الإنسان، لا بد من تنفيذ اتفاق بريتوريا للسلام المتعلق بإنشاء حكومة انتقالية. كما لا بد من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الأطراف المشتركة في الصراع، وخاصة، وكما أشار السيد فييرا ميللو، الالتزام بإنشاء مرصد وطني لحقوق الإنسان،

ولجنة للحقيقة والمصالحة يمكنها أن تجمع شهادات من الأشخاص المتأثرين بتلك الجرائم، حتى يصبح بالإمكان إقامة العدل وتقديم المذنبين للمحاكمة.

ويتعين على مجلس الأمن أن يطالب بأن تحترم أطراف الصراع حقوق الإنسان، وأن تعاقب المذنبين. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا إرسال بعثة لتقصي الحقائق، للمساعدة في تحديد الجهات التي تتحمل المسؤولية.

وأخيرا، نطالب السيد جان - بيير بمبا، قائد حركة التحرير الكونغولية، باتخاذ التدابير اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تسبب فيها أعضاء مجموعته، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. وتحقيقا لذلك الغرض، تقوم الحاجة إلى وجود محاكم موضوعية ونزيهة يثق فيها المجتمع الدولي.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يرحب وفد الجمهورية العربية السورية بعقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرنا أن نشكر السيد غينو على إحاطته الدقيقة والشاملة حول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودور بعثة الأمم المتحدة هناك.

كما نرحب بالسيد سيرجيو ميللو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ويقدر وفدنا الجهد الذي اضطلع به المفوض السامي خلال زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكره على المعلومات الشاملة التي قدمها، والتي تشير إلى الوضع الدقيق لحالة حقوق الإنسان، وإلى قيام بعض الأطراف بارتكاب انتهاكات صارخة في مناطق عدة، وفي إيتوري بشكل خاص.

ويؤكد وفد الجمهورية العربية السورية على أهمية احترام مختلف الأطراف الكونغولية للاتفاقات التي أُبرمت مؤخرا في بريتوريا، واتفاق لواندا الذي أبرم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

ويدعو وفدنا جميع الأطراف إلى الالتزام باحترام حقوق الإنسان، وإلى تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى المحاكمة، ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب.

كما يؤكد وفد سوريا على أهمية المضي قدما في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوطين، لما لهذه المهام من تأثير مباشر على توسيع المساعدة الإنسانية وتأمين وصول المساعدات إلى مختلف المناطق الكونغولية التي تحتاجها. وهنا يؤكد وفدنا على أهمية ضمان وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي بعثة الأمم المتحدة وعدم تعريضهم للمضايقات.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الانتهاكات التي ترتكب في مجال حقوق الإنسان، وأعمال القتل العشوائية وتدهور الأحوال الأمنية؛ وكذلك بشأن حالة المشردين والنقص الخطير في الأغذية، الذي يعاني منه ما يقارب ثلث السكان، وبشكل خاص في منطقة إيتوري والمدن المجاورة لها. ونبدي القلق البالغ لازدياد عدد المشردين نتيجة للأعمال القتالية.

كما يهمنا أن نشير إلى أهمية التعاون مع مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من الجهات المانحة وندعو جميع هذه الجهات إلى النظر في تقديم المساعدات على وجه السرعة لتخفيف معاناة شعب هذا البلد. كما نؤكد على تشجيع الحوار بين مختلف الأطراف الكونغولية وإيجاد الحلول المناسبة بشأن توزيع المناصب في الحكومة لتضمن تمثيلا لجميع الأطراف الكونغولية، بما يلبي آمال الشعب وإنشاء الجيش الوطني الذي يضم جميع الفئات، ومعالجة المسائل الخاصة ببسط السلطة على جميع أنحاء البلاد.

ويسر وفد سوريا أن يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لحل الأزمة الكونغولية، وبشكل خاص الجهود التي تقوم بها قيادة جمهورية جنوب أفريقيا. ونعبر أخيرا عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مصطفى نياس، والممثل الخاص للأمين العام نمانغا نغونغي وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية.

السيد ميننديز (أسبانيا) (تكلم بالاسبانية): نشكر السيد غينو والسيد فييرا دي ميللو على إحاطتيهما الإعلامية بشأن مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي يعتبر وفدي كغيره من المتكلمين السابقين أنها تستحق الإدانة. نرجو أن يتم التحقيق وأن يقدم الجناة إلى العدالة. وفضلا عن هذا، تأتي أحداث الشهر الأخير في إيتوري دليلا على التحديات الهائلة التي لا تزال تواجه عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى ضرورة تصميم الأطراف في الصراع والمجتمع الدولي على المساعدة في هذه العملية وتعزيزها.

ولدينا سؤالان. الأول موجه إلى السيد فييرا دي ميللو. فبعد زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمقابلات التي جرت معه هناك، ما هي، في رأيه، التدابير الرئيسية التي سيتعين على الحكومة الانتقالية اتخاذها في المستقبل كي تنهي حالة حقوق الإنسان الراهنة في البلد، وهي التي وصفها، هو نفسه، بأنها كارثية؟

وسؤال آخر: لقد أكدنا في مناسبات عدة أن من المشاكل في القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوصول إلى أكثر السكان ضعفا. وبودي أن أعرف إذا كانت لدى السيد فييرا دي ميللو أي فكرة عن كيفية إمكاننا تحسين وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين يعانون من أقسى تداعيات الصراع المسلح.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): نود، كغيرنا من الوفود التي تكلمت قبلنا، أن نعرب عن الشكر للسيد غينو والسيد فييرا دي ميللو على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما لنا الآن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وإحداهما عن الحالة العامة للسلم والأمن وعن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأخرى عن الحالة الإنسانية.

ويساور وفدي قلق بالغ إزاء استمرار تردي الحالة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة في منطقة إيتوري. فرغم اتفاق تقاسم السلطة المبرم في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين مختلف الأطراف الكونغولية، لا يزال القتال مستمرا بين شتى حركات التمرد والجماعات المسلحة. وراح ضحية تلك المصادمات أفراد كثيرون وخاصة من المدنيين وأسفرت عن تحركات كبيرة للسكان. وهكذا ترك كثير من الكونغوليين ديارهم وتجمعوا في مخيمات بينما أصبح غيرهم لاجئين في البلدان المجاورة.

واليوم، يشهد سكان إيتوري مأساة حقيقية حيث يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويجري الحديث عن مذابح وحالات اغتصاب على نطاق كبير؛ ويجري الحديث عن نهب وتطهير عرقي. ويشير التقرير إلى بعض الممارسات الفظيعة التي تتعذر تسميتها أو مجرد تخيلها هذه الأيام. وهذه حالة مرفوضة ولا بد أن يتحمل مرتكبوها المسؤولية عنها. والإفلات من العقاب يفوق كل تصور. ولذا فوفدي يرحب بالتدابير التي تتخذ لتقديم بعض الجناة إلى العدالة. ولا بد أن تستمر هذه العملية وأن تعزز، حتى يقام العدل بالنسبة لضحايا هذه الأعمال المنكرة.

إن خطورة حالة اللاجئين والمشردين تتفاقم بوجه خاص بسبب المشاق التي تواجهها المنظمات الإنسانية في سبيل الوصول إلى أولئك السكان بسبب نقص البنى

الأساسية، ولا سيما بسبب مناخ عدم الأمن السائد. فنحن نناشد المجتمع الدولي تكثيف جهوده والمبادرة إلى مساعدة هؤلاء السكان في محنتهم.

ويتعين بذل جهود مماثلة من أجل سكان منطقة يومبي في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين سقطوا ضحايا إعصار عنيف في ٢ شباط/فبراير أودى بحياة ضحايا كثيرين وتسبب في أضرار مادية بالغة. ولئن كانت التقديرات تشير إلى أن الإصابات بدأت تخف، فلا يزال سكان المنطقة في حاجة ماسة إلى مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي.

وأخيرا، يشدد وفدي على ضرورة احترام شتى المؤثرين في المأساة الكونغولية للالتزامات التي قطعوها. فبهذه الطريقة يتيحون للبلد إمكانية العثور على السلام والرخاء لسكانه ولجميع سكان منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في دار السلام بين الرئيس جوزيف كابيلا ويووري موسيفيني والالتزامات التي تعهدا بها في تلك المناسبة للقيام على الفور بإنشاء لجنة معنية بمعاهدة للصلح في إيتوري وإنشاء آلية دائمة للتشاور تمكنهما من التشاور على أساس منتظم بغية المحافظة على مناخ الثقة والسلام بين بلديهما.

سبق أن أثار متكلمون سابقون أسئلة كان وفدي يرغب في توجيهها. بيد أني أود أن ألتمس من المفوض السامي فييرا دي ميللو أن يقدم إيضاحا بشأن التدابير التي قد يتخذها المجتمع الدولي لضمان معاقبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الفظائع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإننا نؤيد فكرة إنشاء لجنة دولية للتحقيقات. غير أننا نود أن نعرف آراء المفوض السامي بشأن إحالة هذه المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء ولاية قضائية خاصة للتحقيق في هذه الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

لقد تشاطر السيد فييرا دي ميللو معنا عناصر من تقريره المفصل عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترغب الكاميرون في أن يتلقى المجلس ذلك التقرير بغية أن نقوم باستعراض أكثر عمقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

أولا، أشكر السيد غينو والمفوض السامي لحقوق الإنسان على موافاتنا بتقريريهما الشاملين في أنسب وقت. التقريران واضحان. حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، مروعة. ونؤيد تأييدا تاما الاستنتاجات التي توصل إليها المفوض السامي وسنأخذها في الحسبان حينما نقيم أفضل الطرق لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤكد التقرير الذي استمعنا إليه من فورنا عاملين رئيسيين يسهمان في حالة حقوق الإنسان المدمرة والإخفاق في إحراز تقدم بشأن حل الصراع: العامل الرئيسي الأول هو ثقافة الإفلات من العقوبة، والثاني هو الرابطة بين نهب الموارد الطبيعية واستمرار القتال. وأود أن أضيف عاملا ثالثا يشعل الصراع.

لقد أبرز المجلس مرارا وتكرارا استمرار إمدادات الأسلحة للمقاتلين من قبل جميع الأطراف في الصراعات، الكونغولية والأجنبية على حد سواء. وما لم ننجح في وقف تدفق الأسلحة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لن نحقق استقرارا دائما في منطقة البحيرات الكبرى كلها، وسيصبح السكان الكونغوليون ضحايا للمزيد من الإساءات والفظائع.

ولا يجوز السماح بالإفلات من العقوبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا حتى من أجل

إدماج كبار المسؤولين في مؤسسات الفترة الانتقالية، كجزء من عملية السلام والمصالحة. بل ينبغي تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة لمحاكمتهم، حتى وإن كانوا من المنتمين إلى مؤسسات عسكرية أو حكومية. وفي ظل هذه الخلفية أسأل السيد فييرا دي ميللو، والأمانة العامة، إن كان يوجد، برأيهما، استعداد حقيقي لدى أي طرف لتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة لمحاكمتهم.

ويتعلق السؤال الثاني بحالة الفئات الضعيفة؛ النساء والأطفال بصفة خاصة. لقد أشار المفوض السامي بوضوح إلى استخدام عمليات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى ضد النساء والفتيات من قبل العصابات كأدوات للحرب. وتلقت ألمانيا أيضا تقارير مثيرة للانزعاج عن تجنيد الجنود الأطفال، ومنهم أطفال صغار لا تتجاوز أعمارهم تسع سنوات. هل يمكن تحديد مرتكبي تلك الجرائم، فضلا عن القادة السياسيين والعسكريين الذين يقدمون التغطية السياسية لتلك الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان؟

وبالنظر أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تود ألمانيا أن تعرف الجهود المبذولة لتعزيز المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنسين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة فيما يتصل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، أطرح اقتراحين. أعتقد بأن الحصول على معلومات أكثر وضوحا عن حالة حقوق الإنسان في مختلف المناطق التي يسيطر عليها الثوار سيكون مفيدا لمداولات المجلس في المستقبل. ونهتم بصفة خاصة بمعرفة الحالة الراهنة في كيسانغاني ومناطق أخرى خاضعة لسيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

ويتعلق اقتراحي الثاني بالتقرير الشامل الذي قدمه المفوض السامي في إحاطته الإعلامية. وأرى أن من المفيد توفير ذلك التقرير لجميع أعضاء مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، وأنا على استعداد تام لتوزيع ذلك التقرير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن سروري، لرؤيتكم السيد الرئيس، تترأسون مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأنا واثق بأنكم ستضطلعون بمهمتكم النبيلة بإخلاص ونجاح. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سلفكم، ممثل فرنسا، على المهارة والمقدرة اللتين أدى بهما مهمته الثقيلة خلال رئاسته المجلس في الشهر الماضي.

وأعرب لكم عن امتناني لكم، السيد الرئيس، لمبادرتكم الممتازة بعقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، التي سمحت لنا بالاستماع إلى بيانين عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للسيد جان - هاري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية الهامة والدقيقة عن الحالة العامة السائدة الآن على أرض الواقع. وآمل أن نتلقى معلومات مشجعة بعد انقضاء فترة أسبوعين، حينما يقدم تقاريره إلى المجلس مرة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساعد عملية السلام في إحراز المزيد من التقدم في بلدي.

وأود أن أشيد أيضا بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو جدير بهذه الإشادة، على تقريره الذي قدمه للمجلس - وأشكره وأعضاء المجلس

لإدانتهم للمذابح والأعمال العدوانية الخطيرة والانتهاكات الجماعية الخطيرة والصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي ترتكبها قوات الجيش القومي الرواندي وجيش أوغندا وأيضا القوات المسلحة المنتسبة إليهما، بمنأى عن العقاب، سواء وقعت على اتفاق لوساكا واتفاقات السلام الأخرى التي تلته، أو لم توقع.

وآمل أن يأذن مجلس الأمن بإتاحة التقرير الخطي الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأيضا تقرير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الأحداث التي جرت في إيتوري، لعامة الجمهور وتوزيعهما كوثيقتين رسميتين من وثائق مجلس الأمن.

وهذا الشجب الجديد للفظائع التي يشمئز منها الضمير الإنساني والتي تشمل الآلاف من عمليات القتل، وقتل الأطفال، واغتصاب النساء والأطفال، والتعذيب، واضطهاد الذين يحاربون للدفاع عن حقوق الإنسان، يأتي بعد تقارير كثيرة قدمتها منظمات غير حكومية من قبيل منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ولجنة الإنقاذ الدولية، وأيضا أجهزة الأمم المتحدة من قبيل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الذي يعرفه المفوض السامي معرفة جيدة، لأنه كان رئيسا له، وأيضا من المكتب الأوروبي للمساعدات الإنسانية.

ويعرف أعضاء المجلس الأرقام. و لم يعد ممكنا حساب عدد المدنيين الكونغوليين المسالمين الذين ذبحوا. وهناك كثير من الأعمال الصريحة للبربرية والوحشية. وسأذكر فقط الرعب الخاص لموينغا، حيث دفنت القوات الرواندية ١٥ امرأة كونغولية وهن أحياء. وسأذكر كذلك ماكويولا، في محافظة جنوب كيفو، حيث من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قتل أكثر من ٦٠٠ شخص بصورة شنيعة وتنضم هاتان المجزرتان إلى قائمة طويلة من المجازر التي ارتكبت ضد أبناء الشعب الكونغولي المسالمين في كافوما وكاسيكا ولوياريكا وأوغيرا وأماكن أخرى.

كيف يمكن لنا أن ننسى الاستشهاد المطول لمدينة كيسانغاني، حيث اشتبكت رواندا وأوغندا ثلاث مرات داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وألقتا بالقنابل على المناطق المأهولة بالسكان، مما أسفر عن مقتل الآلاف من الضحايا الأبرياء وتدمير معظم البنية التحتية؟ وكيف يمكن أن ننسى أنه، في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، أحيى المجتمع الدولي ذكرى مذبحة منظمة، وهو الذي لم يأت لمساعدة السكان المعرضين للخطر في كيسانغاني؟ إن مدبري هذه الأعمال البغيضة، الذين ورد ذكرهم في تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الوثيقة S/2002/764، ما زالوا يتمتعون بحرية التحرك بل إن بعضهم يعملون محاورين مفضلين مع المجتمع الدولي.

أخيرا، هل أحتاج لأن أذكر إيتوري؟ لقد شهدت تلك المنطقة المشتهاة كثيرا من جمهورية الكونغو الديمقراطية اشتباكات بين ليندوس وهيماس، وهما جماعتان عرقيتان كبيرتان ظلتا تعيشان دوما في سلام، لكنهما ارتكبتا مجازر جماعية كل منهما ضد الأخرى بتحريض من سلطات أوغندا وقواتها المحتلة. وفي وقت سابق هذا العام، تصدرت إيتوري عناوين الأنباء، بسبب الأحداث الخطيرة، المذكّرة بممارسات القرون الغابرة، التي اتسمت بدرجة من الخطورة والرعب بحيث لم تتردد أصوات رسمية عن وصفها بأنها من أعمال الإبادة.

ولا يستطيع أحد تجاهل حقيقة أن الأغلبية الطاغية للضحايا مدنيون، خاصة أضعف الفئات بينهم، النساء والأطفال. فهؤلاء هوجموا بدنيا وعانوا كثيرا من الإهانات،

بما فيها الاغتصاب المتكرر بوصفه تكتيكا عسكريا، مع نتيجته الحتمية، وهي النشر المتعمد لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونحن نشهد مأساة حقيقية، رغم الإدانات الواردة في تقارير عديدة نشرتها حكومتي وسمعت في جلسات لا تحصى لمجلس الأمن، الهيئة الأساسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين.

إن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي مصدر قلق مستمر لحكومتي. ولهذا السبب، شدد رئيس الدولة اللواء جوزيف كابيلا في خطاب تدشين ولايته في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، على الحاجة إلى تعزيز حكم القانون، وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وكفالة حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن القانوني والقضائي.

وبالرغم من حالة الحرب التي أفضت إلى تعزيز نظام الطوارئ، ينبغي ملاحظة أن الحكومة تسعى جاهدة في كل الظروف للحفاظ على جوهر حقوق الإنسان المركزي الذي لا يمكن المساس به. وفي جميع المناسبات، أكدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حرصها على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، طبقا لالتزاماتها الدولية باحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم توطيد حكم القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، أسهم نشر ثقافة لحقوق الإنسان وإضفاء طابع الشعبية على المفاهيم الأساسية للقانون الإنساني الدولي بصورة كبيرة في منع حصول انتهاكات خطيرة في الجزء الخاضع لسيطرة الحكومة من أراضينا. ونحن ممتنون للمفوض السامي لحقوق الإنسان وللمقرر الخاص لحقوق الإنسان اللذين اعترفا بتلك الحقيقة في تقاريرهما المختلفة عن حالة حقوق الإنسان في بلدي.

وفي تقرير السنة الماضية عن أعمال المنظمة، قال الأمين العام كوفي عنان ما يلي، في جملة أمور أخرى،

”ويظل دور الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن جزءا لا يتجزأ من مسؤولياتها العالمية. والحيلولة دون نشوب الصراعات تتسم بأهمية جوهرية وتتطلب فهما شاملا للأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات العنيفة والديناميات التي تحرك تلك الصراعات. وتتوقف مسؤولية المنظمة بوصفها أداة موثوقة لمنع نشوب الصراعات على قدرتها على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات المهلكة“. (A/56/1، الفقرة ٦)

وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالاندفاع المتهور على ثروة بلدي، أنشأ فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ربطا للسبب والأثر بين تلك الظاهرة ومتابعة العدوان. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن أحد الأسباب المباشرة للحالة المؤسفة لحقوق الإنسان هو الحرمان من العدالة. وقد شجب بلدي بلا هوادة، هنا في مجلس الأمن وفي الأجهزة الأخرى، الحرمان من العدالة للآلاف من الضحايا الروانديين للمذابح وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وفي نهاية المطاف، للآلاف من الرجال والنساء الكونغوليين الذين قتلوا في الحرب العدوانية.

إن المطالبة بالعدالة جزء لا يتجزأ من أي سلام دائم ومن الضروري أن نتصدى لمسألة الإفلات من العقاب وأن نكسر حلقتها المفرغة. وفي هذا الصدد، تفتقر الرسالة التي بعث بها المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الوضوح. ولو كانت لمجلس الأمن الإرادة السياسية للتنفيذ الكامل للقرارات الخاصة به بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لما تعين علينا أن نشجب المذابح المتكررة للمدنيين الكونغوليين. ولو نفذ مجلس الأمن بجدية القرارات الخاصة به، لما استمر أشخاص معينون، وجهات فاعلة وأطراف معينة في النظر إلى الانتهاكات المتعددة لحقوق

الإنسـان والقـانون الإنسـاني الـدولي بوصفـها أمـرا حميـدا. وبالتأكيد لم يفتقر إلى هذا الشعور بالإفلات من العقاب الذين ارتكبوا الفظائع في إيتوري، وهي الـتي تمثل تراكمـا لرعب لا يمكن وصفه ظل يستمر في الازدياد.

وكما جرى تأكيده في إعلان طهران الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في أيار/مايو ١٩٦٨، يشكل العدوان والصراع المسلح إنكارا كبيرا لحقوق الإنسان. وقد حان الوقت ليقول المجلس إن تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تجاوز حدود المقبول والمسموح به. وينبغي للمجلس أن يتصدى بجدية للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي حصلت في بلدي منذ بداية العدوان. كما يجب عليه أن يظهر إرادة إجماعية وحقيقية لإحراز تقدم في عملية السلام الإقليمية وأن يضع حدا لنهب ثروة البلد.

ومن أجل أن يفعل ذلك، يجب عليه تأكيد الحاجة إلى توطيد واختتام عملية السلام الجارية، لا سيما عن طريق دعمه بدون تحفظ للاتفاق الشامل الذي يضم كل الأطراف بشأن عملية الانتقال السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي وقع عليه في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وفي وسع هذا الإطار أن يهيئ الشروط اللازمة للتمثيل الوطني المدعوم بممارسات انتخابية فعالة، وأن يعطي البلد وعيا وطنيا يسمح له بالتمتع بالديمقراطية بدون الفوضى التي تدمر الحريات وفي احترام للحريات الأساسية للمواطنين.

وينبغي أن يعتمد الاتفاق الشامل رسميا قريبا في الاجتماع الختامي للحوار بين الكونغوليين. ومما سيبعث بإشارة قوية إلى المجتمع الدولي أن يعقد ذلك الاجتماع في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستكون مدينة كيسانغاني بعيدا عن فنادق وقصور صن سيتي وبريتوريا وكينشاسا، وبالنظر إلى رمزيتها الكبيرة، أفضل مكان لذلك الاجتماع. وكيسانغاني هي في الحقيقة البوتقة لكل البؤس الذي اجتاح بلدنا عقب حصوله على السيادة الوطنية.

لقد دفعت تلك المدينة ثمنا باهظا على مر سنوات الحرب. وقد أخضع كثير من الكونغوليين في تلك المدينة وفي محافظة أورينتال للتجربة بصورة قاسية عاطفيا وأخلاقيا وبدنيا. ونُزع كثير من أبناء وبنات تلك المدينة الذي هم أقرباؤنا وأصدقاؤنا من الحياة في الاضطرابات المتنوعة للعنف والحروب في إطار الحروب العدوانية التي ابتلانا بها المعتدون.

وسيكون عقد الاجتماع الختامي للحوار بين الكونغوليين في كيسانغاني رمزا للتضامن، وتحية جديدة لذكرى ضحايا العدوان المسلح من الكونغوليين والأجانب؛ وشهادة على اهتمام المجتمع الدولي عندما يتعين تضميد الجراح، وتخفيف البؤس وتعمير ما خربته الحرب العدوانية في جميع أنحاء محافظة أورينتال.

ما الذي يحق لنا أن ننتظره من المجتمع الدولي بصفة عامة، ومن مجلس الأمن بصفة خاصة؟ لقد أعطانا السيد فييرا دي ميللو بعض المؤشرات الواضحة اليوم. وتؤيد حكومتي استنتاجاته تأييدا كاملا، ونحن نعرب عن الأمل في أن يتبع المجلس توصيات المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتود حكومة بلادي أيضا أن تشكر مجلس الأمن على استمراره في ممارسة الضغط على جميع أطراف الصراع، سواء كانت قد وقعت على اتفاق لوساكا أم لم توقع عليه، حتى تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتكفل حماية المدنيين، وتضع حدا للإفلات من العقاب.

ولكن حكومتي تعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات إضافية، من خلال، على سبيل المثال، تشجيع جميع البلدان المجاورة للتأثير على الجماعات المسلحة التي كونتها حتى تضمن احترامها لالتزاماتها المتعلقة بحقوق

الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إنهاء اضطهاد الذين يناضلون للدفاع عن حقوق الإنسان.

ويمكن للمجلس أيضا أن يدعو إلى انسحاب قوات العدوان على النحو الكامل وغير المشروط والقابل للتحقق وأن يحقق ذلك، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة، حيث أن تواجد هذه القوات على الأراضي الكونغولية هو السبب الجذري، لمعاناة شعبنا والكابوس الذي ما فتئ يعيشه. وأخيرا، وبعد ضمان التزام جميع الأطراف باتفاق شامل ويعم الجميع، يجب على المجلس أن يدعم مثل هذا الاتفاق والانتقال السياسي الناشئ عنه.

وثمة ضرورة بالتالي إلى إحداث تغيير في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فينبغي أن تتحول فورا من مجرد بعثة للمراقبة إلى بعثة لحفظ السلام خلال الفترة الانتقالية - وهي فترة هشة، ومليئة باحتمالات الخطر التي ينبغي عدم التقليل من شأنها. وينبغي التوصل إلى السقف الجديد لعدد الأفراد العسكريين في البعثة الذين سيضطلعون بتلك المهمة بأسرع ما يمكن. وبالمثل، فإن زيادة كبيرة في عدد الأفراد المدنيين، بمن فيهم المراقبون وخبراء حقوق الإنسان، ستكون أمرا مرغوبا فيه حتى تمكّن البعثة من تنفيذ سياساتها الداعمة بفعالية.

وبغية وضع حد لدورة العنف وثقافة الإفلات من العقاب في بلادي، تدعو حكومتي مجلس الأمن إلى وضع سبل ضمان الحماية الفعالة للمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن لمثل هذه السبل أن تشمل تعزيز سيادة القانون، وإنفاذ العدالة، وإنشاء آليات يمكن من خلالها محاسبة كل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب على أفعالهم.

وعلى مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته تماما وأن ينشئ محكمة جنائية دولية قادرة على محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن المذابح المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غياب مثل هذه المحكمة، قد يؤثر المجلس إنشاء محكمة جنائية خاصة على غرار نموذج سيراليون أو النموذج الذي يتم استحداثه الآن لكمبوديا. وسوف تمتد سلطتها لتشمل المنطقة الخاضعة للاحتلال وهو احتلال غير شرعي على الإطلاق. ولا بد أن تتجنب مثل هذه المحكمة تزييف العدالة، مثلما يوشك أن يحدث في غبادوليت في شمال بلادي.

وفيما يتعلق بعمليات أكل لحوم البشر بصفة خاصة التي ارتكبت مؤخرا في ايتوري، فمن حق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن تحيل الأمر أولا إلى محاكمها الوطنية، وفقا لمبدأ التكامل. ولكن قبل أن تتمكن من فعل ذلك، سيتعين عليها الانتظار حتى يوافق برلماننا على مشروع القانون المعني بتنفيذ نظام روما الأساسي ويصدره رئيس الجمهورية وحتى تكتمل العملية الجارية الآن لإصلاح النظام المؤسسي. لذلك تحتفظ حكومتي بحق اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية والتي ينبغي ألاّ تحاكم المسؤولين عن أخطر الجرائم، بما في ذلك عمليات أكل لحوم البشر، فحسب بل أن تقرر أيضا التعويض على ضحايا تلك الأفعال المروعة.

ويطالب الشعب الكونغولي بتعويضات عادلة ومنصفة عن الأضرار التي لحقت به. وتوفر الفقرة ١٤ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) الأساس القانوني لتدخل مجلس الأمن. حيث تطالب أوغندا ورواندا بدفع تعويضات عن الخسائر في الأرواح والممتلكات التي لحقت بمدينة كيسانغاني.

ومن المنطلق ذاته، ولدرء احتمال التشكيك في مجمل العملية السلمية، سيستفيد المجلس من تطبيق جميع التدابير التي يجيزها الميثاق، ولا سيما في إطار المواد من ٣٩ إلى ٤٢، ضد

الأطراف المتعنتة - سواء كانت قد وقّعت على اتفاق لوساكا أم لم توقع عليه - والتي لا تمتثل تماما لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يمكننا أن نأمل في التوصل إلى الهدف المباشر لاستعادة السلم الدائم في بلادي وفي كل منطقة البحيرات الكبرى إلا عن طريق القيام بذلك.

وفي الختام، من المهم أيضا أن يكون المجلس قادرا على معالجة المسألة الكونغولية في سياق الاستجابة المناسبة لفترة ما بعد الصراع. ومرة أخرى، يُشدد وفد بلادي على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يُعنى بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى بوصف ذلك سبيلا سلميا لتعزيز السلام والتفاهم في المنطقة. ومن الممكن، عن طريق إجراء حوار صريح وصادق، استعادة علاقات حسن الجوار وإعادة إحلال السلام وتهيئة الظروف المؤاتية لإدارة العدل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها رد فعل فوري ومسؤول من مجلس الأمن الذي لا يسعه أن يتهرب من مسؤولياته بدون المخاطرة بتقويض مصداقيته في أعين الشعب الكونغولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موفوني (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة للنظر في الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حكومة جمهورية رواندا تؤيد تماما عودة السلام والأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى عموما، وبصورة أخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية.

وأرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

تود رواندا أن تسأل بعض الأسئلة. عندما قال السيد غينو إن رواندا تؤيد اتحاد الوطنيين الكونغوليين، فإن هذا ليس صحيحا. لقد قال إنه قد تقع مواجهات مع أوغندا. وهذا أيضا غير صحيح.

أمّا فيما يتعلق بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن جميع مزاعمه لا أساس لها من الصحة دائما - لأن رواندا قد تركت جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، يعرف أن رواندا ذهبت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها كانت دوما قاعدة للقوات السلبية. فهذه القوات ما فتئت تعمل هناك بدعم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تشكل تهديدا حقيقيا - ليس لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، فحسب، بل أيضا لأمن البلدان المجاورة، ولا سيما رواندا وبوروندي وأوغندا.

لهذا السبب، تقدر رواندا العمل الجيد الذي يقوم به الصليب الأحمر، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمات غير حكومية أخرى تقدم المساعدات إلى مشردي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إنني ووفد بلادي ندين بشدة انتهاك حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما أكل لحوم البشر الذي يحدث في منطقة إيتوري.

ونطلب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنفذ اتفاق السلام الذي وقعته في لوساكا وفي بريتوريا وفي أنغولا تنفيذاً كاملاً حتى يتحقق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ويتفق مع تنفيذ تلك الاتفاقات ما تطلبه حكومة رواندا إلى مجلس الأمن من أن يستخدم نفوذه مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع الجماعات المسلحة

والمجتمع المدني لتنصيب الحكومة الشاملة للجميع التي ستتصدى لحالة حقوق الإنسان في البلد وتحقق استقراره لصالح جميع المواطنين الكونغوليين. وسوف تحل المؤسسات الانتقالية المشاكل المزمنة التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية طيلة الـ ٤٠ عاماً الماضية، والتي من سماتها الفساد وانعدام الأمن وسوء الحكم، كما أنها ستتصدى للشواغل الأمنية التي تهم البلدان المجاورة، وتحديداً أوغندا وبوروندي ورواندا.

وأغتنم هذه الفرصة لأرفض كل ما صدر من المعلومات المثيرة للمخاوف يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، التي نشرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الحقائق المعروفة للجميع بالفعل أن قوات الدفاع الرواندية قد انسحبت من جمهورية الكونغو الديمقراطية انسحاباً كاملاً يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأكدت بعثة المنظمة ذاتها وآلية للتحقق من جانب طرف ثالث هذا الأمر بعد ذلك بأيام قلائل. وتدين رواندا الإشاعات والتقارير التي لم يتم التحقق منها التي ينشرها مثيرو الفزع لكي يشوهوا صورة بلدي. واسمحوا لي أن أختتم بأن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن ألا يصدقوا هذه المزاعم التي لا أساس لها من الصحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن أولاً للسيد غينو ومن بعده للسيد ميللو، ليقوما بالرد على ما أبدي من ملاحظات وما أثير من أسئلة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): تشاطر عدة وفود الأمانة العامة ما يساورها من القلق بشأن الحالة في المنطقة الشمالية الشرقية. وأكتفي ونحن نقترب من ختام هذه الإحاطة بالتأكيد مجدداً على أهمية ألا يكون هناك تدخل خارجي في حالة بالغة التفجر والخطر. ونود أن تقوم جميع البلدان المجاورة التي تستطيع مد يد العون بتشجيع الأطراف على التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإقامة آليات لإحلال السلام في إيتوري. وقد كان الاجتماع الذي عقد بمبادرة من رئيس أنغولا بطبيعة الحال خطوة بالغة الأهمية في هذا الاتجاه. ويتعين علينا مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه. وإلا فإن الحالة في هذا الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن تزداد سوءاً.

وقد سألت عدة وفود عن الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تعزز دورها في حماية المدنيين وسبل الوصول إلى المدنيين. والواقع أن المسؤولية عن حماية المدنيين ستظل في نهاية المطاف على عاتق الأطراف. ولا أرى كيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك بالنظر إلى حجم البلد والمشاكل التي تواجهنا.

ومن الواضح في الوقت نفسه أن وجود البعثة عامل باعث على الاطمئنان أينما وجدت. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر المجلس بأن لدينا في الوقت الحالي قرابة ٤٠٠ ٤ فرد بالملابس الرسمية في هذا البلد الكبير. وننقل ما نستطيعه من الأصول إلى المناطق الحساسة في الشرق. ونود أن تكون فرق العمل في أماكنها بأسرع ما يمكن. وتعظم فاعلية فرق العمل تلك حين تتمتع بالقوة وخفة الحركة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر المجلس بأننا ما زلنا نبحث عن وحدة صغيرة واحدة من طائرات الهليكوبتر الهجومية، من شأنها أن تعزز قدرات العمليات لدى فرق العمل المذكورة تعزيزاً كبيراً.

وسألت عدة وفود عن الكيفية التي يمكننا بها تعزيز أعمالنا في مجال حقوق الإنسان. وسوف يجيب سيرجيو فييرا دي ميللو على هذه النقطة بتفصيل أكبر مما أستطيع. وأود أن أقول فيما يتعلق بالبعثة، إن الجهد الأول يتمثل في المراقبة حيثما يمكننا ذلك. وأرى أن تسليط أضواء المجتمع الدولي الكاشفة على أكبر عدد ممكن من الأماكن في جمهورية

الكونغو الديمقراطية أمر له أهميته كعامل ردع. وقد أعددنا أفرقة متعددة الأبعاد تضم موظفين لحقوق الإنسان وموظفين للشرطة المدنية وحماية الأطفال. وأظن أن هذه الأفرقة يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً في الردع.

ويحتاج الأطفال والنساء بصفة خاصة إلى الحماية، كما لاحظ الكثيرون من أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأن التعاون بين البعثة واليونيسيف، على سبيل المثال، في رعاية الأطفال المقاتلين الجاري نزع سلاحهم فعال للغاية لأن من الأمور ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للأطفال أن تتوافر لهم برامج جيدة لإعادة الإدماج. وقد أنشئت بعض برامج لإعادة الإدماج، وبعضها بدعم من حكومة النرويج. ونعرب عن عظيم امتناننا لذلك. فهذا النوع من الجهد بالغ الأهمية، حتى لا يعود الأطفال الذين تم تسريحهم إلى الجيش بعد تسريحهم من إحدى الجماعات المسلحة. ويتعين علينا أن نفكر في المدى البعيد.

وبالمثل من المهم بالنسبة للنساء أيضاً أخذ البعد المتعلق بنوع الجنس بعين الاعتبار ونحن ننظم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.ويعمل مكتب الشؤون المتعلقة بنوع الجنس التابع للبعثة تحديداً على هذا النحو حتى تراعي هذا البعد مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نعكف على إنشائها، كالمركز الجاري إنشاؤه بالفعل في لوبيرو.

وأثيرت مسألة الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي على وجه التحديد إزاء المحاكمة الجاري تنظيمها من قِبل حركة تحرير الكونغو. ونتفهم تماماً رأي المفوض السامي ومفاده أننا لا نستطيع في الواقع أن نرخّص من خلال إجراءاتنا محكمة هي محكمة أمر واقع، ونشاركه هذا الرأي. ومن ثم فنحن مضطرون إلى التوفيق بين ذلك المبدأ وبين ضرورة الإبلاغ ومعرفة ما يحدث. وسنناقش مع مفوضية حقوق الإنسان كيفية التوفيق بين هذين الشاغلين الهامين: الحرص على هذا المبدأ وضرورة أن تكون البعثة عيناً فعالة في الوقت ذاته يرى المجتمع الدولي من خلالها ما يجري في كل مكان.

ووجهتم يا سيدي الرئيس سؤالاً بصفتكم الوطنية عن مدى توافر الإرادة السياسية لدى القادة لتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة. وأرى أن العملية السياسية الناشئة يمكن أن تشكل أداة هامة. ولا ينبغي أن تكون العملية السياسية حافزاً للقادة السياسيين على محاولة إقامة أوضاع جديدة على أرض الواقع من أجل تعزيز قدرتهم التفاوضية في العملية السياسية. بل يجب أن تكون على النقيض تماماً من ذلك. فيجب أن يوجد حافز للقادة السياسيين على إقرار المشروعية وأن يتفق سلوكهم بالتالي مع الدور الذي سيؤدونه في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

وفي هذا الصدد، بالنظر إلى المستقبل، فإن الكيفية التي تتصدى بها السلطات الانتقالية لمسائل حقوق الإنسان وإقامة العدالة ذات أهمية حاسمة. ونحن نناقش بالفعل حالياً مع مفوضية حقوق الإنسان الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تدعم تلك العملية على وجه التحديد. وندرك ضخامة المهمة التي تواجهنا.فسوف يتطلب الأمر شرطة قابلة للمساءلة وقوات عسكرية قابلة للمساءلة تطمئن الشعب ولا تشكل تهديداً له. وسيتطلب الأمر نظاما صالحاً للقضاء. وسوف يتطلب أيضاً إجراء تحقيقات فعالة حتى يمكن، كما جاء في سؤالكم يا سيدي، تحديد مرتكبي الجرائم.

ولدى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض المعلومات، إلا أننا نحتاج إلى المزيد إذا أردنا أن نقيم المساءلة ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي شجبها العديد منكم حول هذه الطاولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيهينو على ما قدمه من إيضاح وتعليقات. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد فييرا دي ميللو.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالانكليزية): إكمالا لما قاله زميلي السيد جان - ماري غيهينو توا، وفي معرض الإجابة على الأسئلة المحددة التي وجهت إلي، اسمحوا لي أولا أن أشكر جميع الأعضاء - وأن أشكركم سيدي الرئيس - على التأييد الجماعي الذي أوليتم لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها الأركان الأساسية لعملية السلام الدائم التي نأمل جميعا بأن تمضي قدما في ذلك البلد - وفي كل مكان آخر، كما هو غني عن البيان.

سأل ممثل باكستان - وسأجيب هنا أيضا على الأسئلة التي طرحها علي ممثلو بلغاريا والمملكة المتحدة وأسبانيا - عن الكيفية التي نتمكن بها من بلوغ هذه الأهداف. وأفترض أنه عنى في الأجلين من القصير إلى المتوسط. حسنا، لقد أجبتم جميعا على ذلك حين قلتم إن السلام هو الشرط اللازم حتى يكون السلام قابلا للتحقيق حقا، ولذلك، يجب أن يقوم جميع أطراف الحوار بين الأطراف الكونغولية بتنفيذ اتفاق بريتوريا. ويتعين على الجيران أن يساهموا أيضا في هذا العمل. ويمكن أن يقوم اتفاق إيتوري الذي توصلت إليه لجنة السلام مؤخرا بين الرئيس كابيلا والرئيس موسويني مقام اختبار.

وذكر السيد غيهينو أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضيتي ستواصلان العمل في تماسك تام، إلا أنه حتى تكونا أكثر فعالية، يتعين أن تتلقيا ولاية واضحة والوسائل اللازمة لتنفيذ جميع الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بريتوريا. وكان هذا واضحا في بعض بياناتكم، كما فيما ذكره السيد غيهينو توا. ويعتبر العديد من هذه الأحكام واضحا، في مختلف مواد ذلك الاتفاق؛ وهناك أحكام أخرى ضمنية. ومن المؤكد أن المهمة هنا شاقة. وبولاية واضحة نتمكن من تحقيق الكثير، شريطة أن تتعاون الأطراف تعاونا تاما.

وأضيف أيضا، كما فعلت في بياني، أنه يتعين فصل المشتبه بهم الذين تم التعرف عليهم بوضوح وذكرت أسماءهم في تقريري من وظائفهم العسكرية ويجب اعتقالهم. ومن الواضح أن التعجيل بإنشاء ولاية قضائية انتقالية خاصة - التي لا يعود إلي تحديد طابعها إلا أنني سأعود إلى طرق الموضوع عندما أجيب على الأسئلة التي طرحها ممثل الكاميرون - للتصدي لمعالجة العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على مر السنين - بالاستناد إلى الأدلة التي نقدمها نحن وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من المصادر، ولجنة تحقيق خاصة يمكن إنشاؤها - يمثل وسيلة أخرى من وسائل تحقيق هذه الأهداف. وتعتبر لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جوهرية في رأيي كجزء من الهيكل القضائي الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أقول فيما يتعلق بهذا السؤال، إنه يتعين علينا أن نطلب إلى جميع الأطراف أن تسمح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى التجمعات السكانية المحتاجة. وأرى أن هذه المسألة لاتحتمل التفاوض. وهذا ليس ممكنا في الوقت الحاضر، كما ذكرت، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وفي الأنشطة العابرة للحدود بين المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

(تكلم بالفرنسية)

وللإجابة على الأسئلة التي طرحها ممثل فرنسا، أود أن أبلغه بأن المقرر الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيشرع في ٢٧ شباط/فبراير في رحلة يزور خلالها كنشاسا

وكيسانغاني وغبادوليت وغوما. أما بالنسبة للمقررين الخاصين الآخرين الذين أشار إليهم ممثل فرنسا، فهناك بالفعل طلب من لجنة حقوق الإنسان يرجع إلى عام ١٩٩٧، بأن يذهب المقررون الخاصون لحالات الإعدام بإجراءات موجزة وللكونغو والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء معا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن ذلك لم يكن ممكنا حتى الآن، لأسباب أمنية ومالية. وليست لدي الأموال اللازمة لتمويل مثل هذه البعثة. إلا أن من الواضح أنني آمل بأن يؤدي تحسن الحالة على الأرض وتنفيذ اتفاق السلام إلى تمكيننا من إيفاد هذه البعثة في أقرب فرصة ممكنة.

(تكلم بالانكليزية)

سأل ممثل الولايات المتحدة عما إذا كانت الأطراف طلبت من مفوضيتي تزويدها بالمشورة وبالمساعدة التقنية بشأن إنشاء المؤسسات الجديدة بموجب اتفاق بريتوريا. والجواب هو أنني لم أتلق أي طلب من هذا القبيل، إلا أنني بالتأكيد عرضت عليها جميعا، وإنني أكرر ذلك العرض هنا اليوم بطريقة لا لبس فيها. وأعتقد بأن السيد غيهينو أجاب على السؤال الثاني، الذي يتعلق بالدور الحالي والمقبل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمسألة المحكمة العسكرية التي ستشكلها حركة تحرير الكونغو في غبادوليت، أعربت الولايات المتحدة عن خيبة أملها لأن مفوضيتي لا تتمكن من تقديم المساعدة. وأعتقد بأن السيد غيهينو أشار إلى أنه يتعين علينا أن نتحلى بالمرونة، لأسباب أفهمها بكل تأكيد من حيث رصد إجراءات تلك المحكمة، ومن حيث الاعتراف برغبة السيد بمبا بالإقرار بمسؤوليته عن الأفعال التي ارتكبتها قواته العسكرية على الأرض. بيد أني فيما يتعلق بمفوضيتي، أجد من العسير مراقبة إجراءات أي ولاية عسكرية تنشئها حركة من المتمردين، التي تفتقر بسبب ذلك إلى المشروعية. وأخشى، وإني أتحدث الآن باسم مفوضيتي، أننا قد نكون نمنحها المصداقية ونجعل إجراءاتها شرعية، الأمر الذي أعتقد بأنه ليس من اختصاصي.

وسئلت أيضا عما إذا كان هناك أي عمل من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما لمتابعة النداءات التي وجهها سلفي، وهذا المجلس بالفعل. وما يمكنني أن أذكره هو أن قيادة التجمع وعدت بمحاكمة جميع المشتبه بهم. وذكر رئيس إدارة العلاقات الخارجية التابعة للتجمع ، أن المحاكمات ستكون علنية وسيتمتع المشتبه بهم بحق الدفاع عن أنفسهم. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر اجتمع مجلس العمليات الحربية في كيسانغاني، وأجرى محاكمة قصيرة لعدد صغير من الضباط العسكريين وضباط الشرطة الذين ادعي بقيامهم بالتخطيط للمجازر التي وقعت يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وبغض النظر عن المشروعية المشكوك فيها لهذه المحاكم والإجراءات، فإن قائمة المتهمين لم تتضمن أيا من كبار الضباط العسكريين المعروفين جيدا الذين تعرف عليهم شهود العيان ومجموعات حقوق الإنسان على أهم وجهوا المجازر أو قادوها. ولم تتضمن كبار المسؤولين المدنيين. وبدلا من ذلك، كان معظم الذين وجهت إليهم التهم أشخاصا اقموا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو الشروع فيها أو التحريض على الكراهية العرقية بصدد قتل عدد محدود من الروانديين في المراحل المبكرة من الأحداث. وكما ذكرت، قدمت أسماء كبار الضباط العسكريين إلى زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذين التقيت بهم في كيسانغاني في كانون الثاني/يناير الماضي.

وأنتقل الآن إلى الأسئلة التي طرحها الأعضاء الآخرون، وخاصة ممثل أسبانيا.

(تكلم بالأسبانية)

سألتني عن كيفية الوصول إلى السكان من المستضعفين. وأعتقد بأن الجواب بسيط، إلا أن من العسير تنفيذه.

العنصر الأول هو التعاون من جانب الأطراف، وخاصة من جانب حركات المتمردين، حتى تسمح بوصول المنظمات الإنسانية في ظروف تكفل الأمن للعاملين فيها. ثانيا، وإذا أمكن، أن تكون هناك ولاية وقدرة أكبر لدى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتوفير الحماية العسكرية لزملائنا من الوكالات الإنسانية.

(تكلم بالفرنسية)

سأل ممثل الكاميرون عن التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان ألا يتمتع بعد الآن المسؤولون عن ارتكاب هذه الانتهاكات العديدة بالإفلات من العقاب. أولا، لقد تكلمنا عن إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق. والخطوة الثانية هي إنشاء ولاية قضائية خاصة خلال المرحلة الانتقالية، وأعتقد أن هذا ممكن ومستصوب على الإطلاق. والخطوة الثالثة، وهذه مسألة أشار إليها ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسه، هي إنشاء جهاز قضائي على غرار ذلك الموجود حاليا في سيراليون.

وأخيرا، سألني ممثل الكاميرون عن رأيي في عرض القضايا على المحكمة الجنائية الدولية. وهذا ممكن لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية صدقت على معاهدة روما، وبوسعها بالتالي أن تعرض قضايا على المحكمة الجنائية الدولية، إذا رغبت في ذلك. وعلى أية حال، فإن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة يشكل، فيما يبدو لي جزءا من مجموعة التدابير التي من المستصوب اتخاذها لوضع نهاية لمناخ وثقافة الإفلات من العقاب.

وكما طلب ممثل الكاميرون ورئيس المجلس، سأجعل تقريري المكتوب متاحا للمجلس بأسرع ما يمكن.

(تكلم بالانكليزية)

وأخيرا، وفيما يتعلق بسؤالكم، سيدي الرئيس، عما إذا كانت الأطراف مستعدة لتقديم مرتكبي الجرائم للمحاكمة، أقول إن السيد غينو أجاب بالفعل عن ذلك السؤال. وعلى أساس اتصالاتي الميدانية، أعتقد أن الحكومة وحركة التحرير الكونغولية، فيما يبدو، على استعداد في الوقت الحالي للقيام بذلك. وكما قلت سابقا، ما زلت بانتظار رد واضح ومحدد وموثوق به من التحالف الديمقراطي الشعبي - غوما. كما أنني لم أجر أية اتصالات مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين، وبالتالي لا يمكنني أن أؤكد لكم ما إذا كانوا مستعدين أو غير مستعدين للقيام بذلك.

وكان سؤالكم الأخير عما إذا كانت هناك أية فرصة لتحديد هوية أولئك القادة السياسيين الذين يتسترون على العنف المرتكب ضد النساء أو استغلال الأطفال، وبالذات في مجال جهودهم الحربية. وأعتقد أن الإجابة عن سؤالكم، سيدي الرئيس، هي نعم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على توضيحاته وملاحظاته.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.